المقدمات الضروريّة
لطلاب العلوم الشرعيّة

تأليف
زهران كاده

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد فإن من أعظم ما يُوفَّق له المرء أن يُلهَم القصد إلى تحصيل علوم الشريعة، لأن مآل ذلك الخير والجنة، فقد قال النبي ﷺ: من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين[1]، وقال ﷺ: من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة[2]، غير أن هذا الطريق كغيره من طرق الخير التي يسلكها المرء إلى ربه تعالى قد تعتريه آفات وعقبات ينصبها الشيطان ليحرف بها من استطاع عن الجادة، فكان لزاما على طالب العلم أن يحصن نفسه بمطالعة ما قرره العلماء المحققون من أصول تضمن له سلامة المسير.

والذي دفعني إلى جمع هذه الأصول وجعلِها مقدماتٍ لطلاب العلم هو أنني كنت عازما منذ زمن غير قريب على وضع مصنف في باب الصفات من

(1) متفق عليه

(2) رواه مسلم

الاعتقاد ووسمه بـ « **الدرة البهية في صفات الله العلية** » [1]، لما رأيته عند طلبة العلم والمشايخ من شديد الانفعال عند البحث والكلام في هذا الباب، وقد جاوز الأمر الحد وبلغ إلى التساهل في نقل المقالات والتحامل على المخالف ورميه بقبيح الأوصاف والألقاب وغير ذلك مما جر إليه البحث في هذا الباب، وقد قال الشيخ حسن البنا: " الخلاف شديد بين أهل الرأيين حتى أدى بينهما إلى التنابز بالألقاب العصبية " [2]، بل قال الشيخ عبد الله الغنيمان: " من أعظم ما وقع فيه الخلاف في الأمة هو في هذا الباب " [3]، وقال الأستاذ خالد علال في كتابه « الأزمة العقيدية بين الأشاعرة وأهل الحديث »: " وأقصد بمصطلح الأزمة العقيدية، ذلك الخلاف العقيدي الذي حدث بين أهل السنة في مسألة صفات الله تعالى، وأدى إلى تفجير نزاع تحوَّل إلى صراع عنيف شمل مختلف جوانب الحياة، وترك آثارا سلبية كثيرة على السنيين، ما زلنا نعاني من بعضها في وقتنا الحاضر " [4].

---

(1) وكان الأمر في البدء عبارة عن ورقات جمعتها لنفسي ضبطا للباب، ثم اجتمعت عندي فوائد ونقول نفيسة من منثور الكتب، رأيت من الخير نشرها لتعم الفائدة، وطمعا فيما عند الله تعالى، يسر الله إتمام ذلك.

(2) رسائل الشيخ حسن البنا

(3) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري 8/1

(4) الأزمة العقيدية بين الأشاعرة وأهل الحديث

الأمر الذي خرم مقصدا من أعظم مقاصد الإسلام، وهو تأليف القلوب واجتماع الكلمة وصلاح ذات البين[1]، فاستحال الأمر تمزيقا لإهاب الأخوة الإيمانية، وتوسيعا لدائرة التدابر والتباغض.

وبعد التأمل تبين لي أن من أهم أسباب استفحال الأمر واتساع دائرته الإخلال بآداب البحث وأصول النظر، فكان البحث في هذا الباب من دون مراعاة هذه المقدمات ضربا في حديد بارد، ومن ثم عزمت على أن أجعل في صدر الكتاب (الدرة البهية) جملة من المقدمات التي ينبغي مراعاتها قبل النظر في هذا الباب، ثم عند مقاربة الانتهاء من هذه المقدمات رأيت أنها ليست ضرورية في باب الصفات فحسب، وإنما ينبغي أن تصحب الطالب في كل ما يبحثه، لما لها من الأهمية ولشديد صلتها بكل العلوم التي سينظر فيها الطالب، فكان من الأصلح أن تفرد بالنشر عن الكتاب الأصلي.

وقد زادني حرصا على نشرها ما فتح الله به على بلادنا تونس – حرسها الله تعالى – من انتشار المعاهد الشرعية في غير محلة منها، نسأل الله أن يسلك بها أهلُها الجادَّةَ، وأن تكون سببا لعز الإسلام والمسلمين، فمن تمام النصح لطلاب العلم أن يُوقفوا على هذه المقدمات، حتى نضمن مسيرة

---

(1) قال ابن تيمية: من القواعد العظيمة التي هي من جماع الدين: **تأليف القلوب واجتماع الكلمة وصلاح ذات البين**، فإن الله تعالى يقول: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾، ويقول: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾، ويقول: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾، وأمثال ذلك من النصوص التي تأمر بالجماعة والائتلاف وتنهى عن الفرقة والاختلاف، وأهلُ هذا الأصل هم أهل الجماعة كما أن الخارجين عنه هم أهل الفرقة. مجموع الفتاوى 51/28

علمية راقية، تستفيد من حسنات الماضي وتعتبر من سيئاته، جعلنا الله خداما للعلم وأهله.

وقد بلغت هذه المقدمات سبعا، وهي كالآتي:

المقدمة **الأولى**:

في أنه لا عصمة لغير النبي ﷺ ومجموعِ الأمة .... ص 6

المقدمة **الثانية**:

في ضرورة الإنصاف وقبول الحق ممن قاله والرجوع إليه وعدم الظلم.. ص 12

المقدمة **الثالثة**:

في أن المنصف لا يقنع بعلمه بل هو دائما متطلب للحق بالدليل.. ص 23

المقدمة **الرابعة**:

في عدم الموالاة والمعاداة على النسبة للمذاهب والرجال .... ص 27

المقدمة **الخامسة**:

في أن الحق لا يعرف بالرجال ولكن الرجال يعرفون بالحق.. ص 37

المقدمة **السادسة**:

في التحذير من آفة التعصب واتباع الهوى .... ص 56

المقدمة **السابعة**:

في التحري في النقل وخطورة التقول على العلماء................ ص 66

أسأل الله تعالى أن ينفع بهذه المقدمات من كتبها وقرأها، وأسأله تعالى أن يجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

وإذ قد فرغنا من المقدمة فلنشرع في ذكر المقدمات الموعود بها، وبالله تعالى التوفيق.

وكتب

زهران بن إبراهيم كاده

21/شوال/1433

2012/09/08

المقدمة الأولى:
في أنه لا عصمة لغير النبي ﷺ ومجموع الأمة

قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ● إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾، وقال رسول الله ﷺ: " سألت الله عز وجل أن لا يجمع أمتي على ضلالة فأعطانيها " [1].

قال الشيخ زروق: " العصمة غير موجودة لسوى الأنبياء " [2].

وقال ابن القيم: " العصمة منتفية إلا عن الرسل ومجموع الأمة " [3].

وقال ابن رجب: " هذه الأمة عصمها الله عن الاجتماع على ضلالة، فلا بد أن يكون فيها من يُبَيِّن أمرَ الله ورسولِه، ولو اجتهدت الملوك على جمع الأمة خلافه لم يَتمَّ لهم أمرهم " [4].

قال الإمام مالك: " كلُّ أحدٍ يُؤخَذ من قوله ويترك إلا صاحبَ هذا القبر " [5]، يعني رسولَ الله ﷺ.

وقال ابن القيم: " أبى الله أن يكسوَ ثوبَ العصمة لغير الصادق

---

(1) رواه أحمد من حديث أبي بصرة الغفاري، وقال شعيب الأرنؤوط: صحيح لغيره. قال ابن الجوزي: الإجماع دليل معصوم من الخطأ وبإسناد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله أجاركم أن تجتمعوا على ضلالة كلكم. تلبيس إبليس (ص 154)

(2) قواعد التصوف (ص 198)

(3) مدارج السالكين 47/1

(4) الحكم الجديرة بالإذاعة من قول النبي ﷺ بعثت بالسيف بين يدي الساعة (ص 37)

(5) البداية والنهاية لابن كثير 140/14، وسير أعلام النبلاء للذهبي 93/8

المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى " [1].

وقال الذهبي: " كل أحد يؤخذ من قوله ويترك، فلا قدوةَ في خطأ العالم، نعم، ولا يوبخ بما فعله باجتهاد، نسأل الله المسامحة " [2].

إذا تقرر هذا فإنه ينبني عليه أن العالم إذا زل أو أخطأ لا يستلزم ذلك أن نطرح كلامه كله وإلا لزم من ذلك اطراح جميع العلماء لأنه لا أحد منهم معصوم، واللازم باطل، وإنما العبرة بالموازنة بين الخطأ والصواب.

قال ابن عبد البر: " روى مالك بن أنس عن سعيد بن المسيب بلغه عنه أنه كان يقول: « ليس من عالم ولا شريف ولا ذي فضل إلا وفيه عيب ولكن من كان فضله أكثرَ من نقصه ذهب نقصه لفضله كما أن من غلب عليه نقصانه ذهب فضله »، وقال غيره: لا يسلم العالم من الخطأ، فمن أخطأ قليلا وأصاب كثيرا فهو عالم، ومن أصاب قليلا وأخطأ كثيرا فهو جاهل " [3].

وقال الذهبي: " غلاة المعتزلة، وغلاة الشيعة، وغلاة الحنابلة، وغلاة الأشاعرة، وغلاة المرجئة، وغلاة الجهمية، وغلاة الكرامية، قد ماجت بهم الدنيا، وكثروا، وفيهم أذكياء وعُبَّاد وعلماء، نسأل الله العفو والمغفرة لأهل التوحيد، ونبرأ إلى الله من الهوى والبدع، ونحب السنة وأهلها، ونحب العالم

---

(1) مدارج السالكين 394/3

(2) سير أعلام النبلاء 144/9

(3) جامع بيان العلم وفضله 820/2

على ما فيه من الاتباع والصفات الحميدة، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويل سائغ، **وإنما العبرة بكثرة المحاسن** " [1].

وقال المناوي: " **العصمة لغير الأنبياء متعذرة**، والغفلة على البشر شاملة منتشرة... والذنب الواحد أو المتعدد مع القلة لا يُهجر لأجله الحبيب، والروض النضير لا يُترك بمحل قبر قريب، قال الراغب وغيره: ليس يجب أن نحكم بفساد كتاب لخطأ ما وقع فيه من صاحبه كصُنع العامة إذا وجدوا من أخطأ في مسألة حكموا على صنعته بالفساد، ودأبهم أن يعتبروا الصناعة بالصانع خلاف ما قال علي كرم الله وجهه: « الحق لا يعرف بالرجال اعرف الحق تعرف أهله »، وليس يدرون أن الصناعة على شيء روحاني والمتعاطي لها يباشرها بجسم وطبع لا يفارقهما العجز، فهو خليق بوقوع الخطأ منه اهـ " [2].

وقال ابن القيم: " مَن له عِلم بالشرع والواقع، يعلم قطعًا أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قَدَمٌ صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان، قد تكون منه الهفوة والزلة، هو فيها معذور **بل ومأجور لاجتهاده**، فلا يجوز أن يُتبع فيها، ولا يجوز أن تُهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين " [3].

---

(1) سير أعلام النبلاء 20/45 - 46

(2) فيض القدير 1/21

(3) إعلام الموقعين 3/220

وقال الحافظ الذهبي في ترجمة قتادةَ بنِ دِعامةَ السَّدُوسي: " وهو حجة بالإجماع إذا بَيَّن السماع، فإنه مدلس معروف بذلك، وكان يرى القَدَر، نسأل الله العفو، ومع هذا فما توقف أحد في صدقه وعدالته وحفظه، ولعل الله يعذر أمثالَه ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيمَ الباري وتنزيهَه، وبذل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل.

ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعُلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعُرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه وننسى محاسنه، نعم ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك "[1].

وقال الذهبي أيضا: " ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده مع صحة إيمانه، وتَوَخِّيه لاتباع الحق أهدرناه وبَدَّعناه، لقَلَّ من يسلم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنه وكرمه "[2].

وقال عماد الدين الواسطي[3] في رسالته « التذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار » – بعد أن أعظم الثناء على ابن تيمية –: " وبعد ذلك كلِّه فقولُ

---

(1) سير أعلام النبلاء 271/5

(2) سير أعلام النبلاء 376/14

(3) قال الذهبي في العِبَر 29/4: الإمام العارف الزاهد القدوة عماد الدين أحمد بن شيخ الحزامية إبراهيم بن عبد الرحمن الواسطي صاحب التواليف في التصوف، قال: وكان من سادة السالكين. وقال في تذكرة الحفاظ 191/4: **شيخنا** العارف الإمام اهـ. وقال السفاريني في اللوامع 210/1: الإمام أبو العباس عماد الدين أحمد بن إبراهيم الواسطي الصوفي المحقق العارف، تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية – قدس الله سرهما –، الذي قال فيه شيخ الإسلام: إنه جنيد زمانه.

الحق فريضة، فلا ندعي فيه العصمة عن الخطأ، ولا ندعي إكماله لغايات الخصائص المطلوبة، فقد يكون في بعض الناقصين خصوصية مقصودة مطلوبة لا يتم الكمال إلا بهاتيك الخصوصية، وهذا القدر لا يجهله منصف عارف، ولولا أن قول الحق فريضة والتعصب للإنسان هوى لأعرضت عن ذكر هذا، لكن **يجب قول الحق إن ساءَ أو سرَّ** " [1].

وقال الشيخ محمد الغزالي: " إن الانتفاع بكل فقيه مخلص ذكي يدعم مسيرتنا العلمية ولا يضيرها أبدا، ويجب أن تنتفي الحساسية والكراهية للأشخاص، وإن وجود هنات في رأي هذا أو سيرة ذاك لا تهدم عبقريته أو تخدش تفوقه إن كان صاحب عبقرية وتفوق " [2].

وقال الشيخ بكر أبو زيد: " فإن المنصف يكاد يجزم بأنه ما من إمام إلا وله أغلاط وأوهام لا سيما المكثرين منهم، وما يَشْغَب بهذا ويفرح به للتنقص إلا متعالمٌ يريد أن يَطُبَّ زكاما فيحدث به جذاما[3]، نعم يُنبَّه على خطأ أو وهم وقع لإمام غُمِر في بحر علمه وفضله، لكن لا يثير الرَّهَج عليه بالتنقص منه والحطِّ عليه فيغتر به من هو مثله " [4].

والأمر كما قال الماوردي: " لا مبرأ من سهو وزلل، ولا سليم من نقص أو خلل، ومن رام سليما من هفوة، والتمس بريئا من نبوة، فقد تعدى على

(1) العقود الدرية لابن عبد الهادي (ص 328)

(2) دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين (ص 65)

(3) مجمع البلاغة للراغب

(4) حلية طالب العلم (ص 199 - 200)

الدهر بشططه، وخادع نفسه بغلطه، وكان من وجود بغيته بعيدا، وصار باقتراحه فردا وحيدا "[1].

ورحم الله الشيخ محمد الغزالي الذي يقول: " لقد تتلمذت على كتاباتٍ لابن الجوزي وابن تيمية والغزالي وابن رشد، وانتفعت من صواب أولئك كلهم، وتركت ما تعقَّبهم الآخرون فيه بحق... لماذا أذهل عن الجهود العلمية الجبارة التي خلَّفوها بعدهم في نصرة الإسلام وردِّ خصومه والنصح لأمته، لماذا أتوقع العصمة من البشر، وأجعل الأخطاء القليلة التي تنسب إليهم جبالا تنهدم فوق رؤوسهم وتأتي على ذكراهم، ما أحوجني وإياهم إلى مغفرة الله وأحوج الإسلام بعد ذلك إلى جهاد أبنائه على اختلاف معادنهم ومنازعهم في الذبِّ عنه، وردِّ الذئاب الشرسة التي تُغير عليه في هذا العصر[2] "[3].



(1) أدب الدنيا والدين (ص 336 - 337)

(2) وقد توفي الشيخ رحمه الله سنة 1389هـ /1996م.

(3) مشكلات في طريق الحياة الإسلامية (ص 99)

المقدمة الثانية:
في ضرورة الإنصاف وقبول الحق ممن قاله والرجوع إليه وعدم الظلم

قال ابن القيم: " الإنصاف: أن تكتال لمنازِعك بالصاع الذي تكتال به لنفسك، فإنَّ في كل شيءٍ وَفاءً وتطفيفا " [1].

وقال الحافظ ابن عبد البر: " مِن بركة العلم وآدابه الإنصافُ فيه، ومن لم ينصفْ لم يفهمْ ولم يتفهمْ " [2].

وقال القرافي في بعض المطالب: " والبحث في هذا المقام يعتمد التناصف في الوجدان، فمن لم ينصف يَقُلْ ما شاء " [3].

وقال الحافظ الزيلعي: " ما تحلى طالب العلم بأحسنَ من الإنصاف وتركِ التعصب " [4].

وقد قال الإمام مالك: " ما في زماننا شيء أقل من الإنصاف " [5].

قال الدميري: " هذا في زمان مالك فكيف بهذا الزمان " [6].

---

(1) حاشية ابن القيم على تهذيب السنن مع عون المعبود 188/1

(2) جامع بيان العلم 530/1

(3) الفروق 104/1

(4) نصب الراية 355/1

(5) جامع بيان العلم 531/1، وقال ابن أبي أويس: كان مالك يستعمل الإنصاف ويقول: ليس في الناس أقل منه فأردت المداومة عليه. ترتيب المدارك 128/1

(6) مغني المحتاج للخطيب الشربيني 102/1

قلت: أمَّا في زماننا فقد حلَّقت به عَنقاءُ مُغْرِب، والله المستعان، ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلاَّ مَا رَحِمَ رَبِّيَ ﴾.

وقد صدق أبو الطيب المتنبي حين قال:

ولم تزل قلةُ الإنصاف قاطعةً بين الرجال ولو كانوا ذوي رحم[1]

وأما أصل عدم الإنصاف، فقد قال الشيخ زروق: " مِن **الكِبْرِ** يتولد عدم الإنصاف وبَطَرُ الحق[2] " [3].

قال إبراهيم بن الأشعث: سألت فضيل بن عياض - رحمه الله - عن التواضع فقال: أن تخضع للحق وتنقاد له ممن سمعته، ولو كان أجهلَ الناس لزمك أن تقبله منه[4].

وقال الحافظ ابن رجب: " مَن قَبِل الحق ممن جاء به سواء كان صغيرا أو كبيرا، وسواء كان يحبه أو لا يحبه فهو متواضع، ومن أبى قبول الحق تعاظما عليه فهو متكبر " [5].

قال أزدشير بن بابك: ما الكبر إلا فضل حمق لم يدرِ صاحبه أين يذهب به فيصرفه إلى الكبر، قال الماوردي: وما أشبه ما قال بالحق[1].

---

(1) خزانة الأدب وغاية الأرب 206/1

(2) قال النبي ﷺ: الكبر بَطَر الحق وغَمْط الناس. رواه مسلم عن عبدالله بن مسعود. وغمط الناس معناه احتقارهم، وأما بطر الحق فهو دفعه وإنكاره ترفعا وتجبرا. شرح النووي على مسلم 90/2

(3) النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية

(4) جامع بيان العلم 569/1

(5) جامع العلوم والحكم 307/1

وهذا الداء هو من الاستبداد المقيت، فقد قال الكواكبي في تعريفه للاستبداد: " هو غرور المرء برأيه، والأنفة عن قبول النصيحة، أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة " [2].

ومن الإنصاف أن لا يظلم الطالب غيرَه، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة كما قال ﷺ، فكيف يجتمع نور العلم مع ظلمة الظلم، نسأل الله العافية.

قال ابن تيمية: " **الظلم محرم في كل حال،** فلا يحل لأحد أن يظلم أحدا ولو كان كافرا، بل قال تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ " [3].

وقال أيضا: " هذه الآية نزلت بسبب بغضهم للكفار، وهو بغض مأمور به، فإذا كان البغض الذي أمر الله به قد نُهي صاحبُه أن يظلم من أبغضه، فكيف في بغض مسلم بتأويل وشبهة أو بهوى نفس، فهو أحق أن لا يُظلم بل يعدل عليه " [4].

وقال ابن تيمية أيضا: " أئمة السنة والجماعة وأهل العلم والإيمان فيهم العلمُ و**العدل** والرحمة، فيعلمون الحق الذي يكونون به موافقين للسنة سالمين من البدعة، ويعدلون على من خرج منها **ولو ظلمهم**، كما قال تعالى:

---

(1) أدب الدنيا والدين (ص 236)

(2) طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد (ص 37)

(3) مجموع الفتاوى 44/19، وقد نقله عنه السيوطي في الأشباه والنظائر (ص 209)

(4) منهاج السنة النبوية 127/5

﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾، ويرحمون الخلق فيريدون لهم الخيرَ والهدى والعلم، لا يقصدون الشر لهم ابتداءً، بل إذا عاقبوهم وبينوا خطأهم وجهلهم وظلمهم كان قصدهم بذلك بيانَ الحق ورحمةَ الخلق والأمرَ بالمعروف والنهي عن المنكر وأن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا " (1).

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: " فإن العبد عليه أن يلتزم أمر الله، ويسلك طريق العدل **ولو جُنِي عليه أو ظُلِم واعتُدِي عليه**، فلا يحل له أن يكذب على من كذب عليه أو يخون من خانه " (2).

وقال ابن تيمية: " وكثير من هذه الطوائف يتعصب على غيره، ويرى القَذاة في عين أخيه، ولا يرى الجِذع المعترض في عينه، ويذكر من تناقض أقوال غيره، ومخالفتها للنصوص والمعقول، ما يكون له من الأقوال في ذلك الباب ما هو من جنس تلك الأقوال، أو أضعف منها، أو أقوى منها، والله تعالى يأمر بالعلم و**العدل** ويذم الجهل و**الظلم**، كما قال تعالى: ﴿ وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ● لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾، وقال النبي ﷺ: « القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاضٍ في الجنة، فرجل عَلم الحق وقضى به فهو في الجنة، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار، ورجل

---

(1) الرد على البكري 490/2

(2) تفسير السعدي (ص 218)

علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار ». رواه أهل السنن، ومعلوم أن الحكم بين الناس في عقائدهم وأقوالهم أعظم من الحكم بينهم في مبايعهم وأموالهم، وقد قال تعالى: ﴿فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾" [1].

وقال أيضا: " والله قد أمرنا ألا نقول عليه إلا الحق وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا **بالعدل والقسط**، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني فضلا عن الرافضي قولا فيه حق أن نتركه أو نرده كلَّه، بل لا نرد إلا ما فيه من الباطل دون ما فيه من الحق " [2].

وقال رحمه الله: " قال سبحانه: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ ﴾، فأخبر أن كل واحدة من الأمتين تجحد كلَّ ما عليه الأخرى، وأنت تجد كثيرا من المتفقهة إذا رأى المتصوفة والمتعبدة لا يراهم شيئا ولا يعُدهم إلا جهالا ضلالا، ولا يعتقد في طريقهم من العلم والهدى شيئا، وترى كثيرا من المتصوفة والمتفقرة لا يرى الشريعة والعلم شيئا، بل يرى أن المتمسك بهما منقطع عن الله وأنه ليس عند

---

(1) درء تعارض العقل والنقل 7/463 - 464

(2) منهاج السنة 2/342

أهلها شيء مما ينفع عند الله، والصواب أن ما جاء به الكتاب والسنة من هذا وهذا حقٌّ، وما خالف الكتاب والسنة من هذا وهذا باطلٌ " [1].

وقال ابن القيم: " أهل الصراط المستقيم بريئون من الطائفتين — يعني القدرية والجبرية - إلا مِن حقٍّ تتضمنه مقالاتهم فإنهم يوافقونهم عليه ويَجمعون حقَّ كل منهما إلى حق الأخرى ولا يُبطلون ما معهم من الحق لِما قالوه من الباطل " [2].

وقال أيضا: " ولا يُرَد القرآن بمجرد كون المعتزلة قالوه – فعلَ أهل الهوى والتعصب – بل نقبل الحق ممن قاله ويُرد الباطل على من قاله " [3].

وقال أبو حامد الغزالي: " فلو فتحنا هذا الباب، وتطرقنا إلى أن يُهجر كلُّ حق سبق إليه خاطرُ مبطلٍ، لَلَزِمَنا أن نهجر كثيرا من الحق، ولزمنا أن نهجر جملةَ آيات من آيات القرآن وأخبارِ الرسول ﷺ وحكايات السلف وكلمات الحكماء والصوفية، لأن صاحب إخوان الصفا أوردها في كتابه مستشهدا بها ومستدرجا قلوبَ الحمقى بواسطتها إلى باطل، ويتداعى ذلك إلى أن يستخرج المبطلون الحق من أيدينا بإيداعهم إياه كتبَهم، وأقل درجات العالم أن يتميز عن العامي الغُمر، فلا يعاف العسل، وإن وجده في مِحْجَمة الحجام، ويتحقق أن المحجمة لا تغير ذات العسل، فإن نفرة الطبع عنه مبنية على جهل عامي منشؤه أن المحجمة إنما صُنعت للدم المستقذر، فيظن أن

---

(1) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفةَ أصحاب الجحيم (ص 10)

(2) مدارج السالكين 418/1

(3) مدارج السالكين 278/1

الدم مستقذر لكونه في المحجمة، ولا يدري أنه مستقذر لصفة في ذاته، فإذا عدمت هذه الصفة في العسل، فكونه في ظرفه لا يُكسبه تلك الصفة، فلا ينبغي أن يوجب له الاستقذار " [1].

وقال أبو الثناء الآلوسي – بعد خوضه في بعض المطالب -: " وهذا الذي ذكرناه هو ما ذهب إليه السلف الصالح وتلقاه أهل الله تعالى بالقبول، ولا يوقعنك في شك منه نسبته للمعتزلة، فإنهم يقولون أيضا: لا إله إلا الله، أفتشك فيها لأنهم قالوها ؟ معاذ الله تعالى من التعصب، فالحكمة ضالة المؤمن والحق أحق بالاتباع، والله تعالى يقول الحق وهو يهدي السبيل " [2].

وقال الشيخ جمال الدين القاسمي: " فإن الحق يستحيل أن يكون وقفا على فئة معينة دون غيرها، والمنصف من دقق في المدارك غاية التدقيق ثم حكم " [3].

قال ابن القيم: " فمن هداه الله سبحانه إلى الأخذ بالحق حيث كان ومع من كان ولو كان مع من يُبغضه ويعاديه، ورد الباطل مع من كان ولو كان مع من يحبه ويواليه، فهو ممن هُدِي لما اختُلف فيه من الحق، فهذا أعلم الناس وأهداهم سبيلا وأقومهم قيلا، **وأهل هذا المسلك إذا اختلفوا**

(1) المنقذ من الضلال (ص 154 - 155)

(2) تفسير الآلوسي روح المعاني 192/1

(3) الجرح والتعديل (ص 24) بواسطة تقديم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة لموطأ محمد مع الشرح الممجد للكنوي 37/1

فاختلافهم اختلاف رحمة وهدى[1]**، يقر بعضهم بعضا عليه ويواليه ويناصره** " [2].

وقال الشيخ محمد الغزالي: " الخلاف العلمي النزيه لا حرج فيه ولا خوف منه، إنما يقع الحرج والخوف عندما يكون سبب الخلاف شهوةً خفية أو رغبة مجنونة في مأرب من مآرب الدنيا ! **إن تقوى الله تميت كثيرا من أسباب الشقاق،** وتجعل المرء إن كان مخطئا يتراجع عن خطئه، وإن كان مصيبا لا يتحدى بما عنده أو يطلب به إذلال معارضيه، وقد نظرت إلى أئمتنا الأوائل فرأيت نماذج للخصومة العلمية الشريفة، فلا إعجاب بالرأي ولا

---

(1) قال ابن تيمية: سبب الفرق بين أهل العلم وأهل الأهواء مع وجود الاختلاف في قول كلٍّ منهما: أن العالم قد فعل ما أمر به من حسن القصد والاجتهاد، وهو مأمور في الظاهر باعتقاد ما قام عنده دليله وإن لم يكن مطابقا لكن اعتقادا ليس بيقيني، كما يؤمر الحاكم بتصديق الشاهدين ذوي العدل وإن كانا في الباطن قد أخطآ أو كذبا، وكما يؤمر المفتي بتصديق المخبر العدل الضابط أو باتباع الظاهر فيعتقد ما دل عليه ذلك وإن لم يكن ذلك الاعتقاد مطابقا، فالاعتقاد المطلوب هو الذي يغلب على الظن مما يؤمر به العباد وإن كان قد يكون غير مطابق وإن لم يكونوا مأمورين في الباطن باعتقاد غير مطابق قط، فإذا اعتقد العالم اعتقادين متناقضين في قضية أو قضيتين مع قصده للحق واتباعه لما أمر باتباعه من الكتاب والحكمة عُذِر بما لم يعلمه، وهو الخطأ المرفوع عنا، بخلاف أصحاب الأهواء فإنهم إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس، ويجزمون بما يقولونه بالظن والهوى جزما لا يقبل النقيض مع عدم العلم بجزمه، فيعتقدون ما لم يؤمروا باعتقاده لا باطنا ولا ظاهرا، ويقصدون ما لم يؤمروا بقصده، ويجتهدون اجتهادا لم يؤمروا به، فلم يصدر عنهم من الاجتهاد والقصد ما يقتضي مغفرة ما لم يعلموه، فكانوا ظالمين شبيها بالمغضوب عليهم أو جاهلين شبيها بالضالين، فالمجتهد الاجتهاد العلمي المحض ليس له غرض سوى الحق، وقد سلك طريقه، وأما متبع الهوى المحض فهو من يعلم الحق ويعاند عنه. مجموع الفتاوى 43/29 - 44

(2) الصواعق المرسلة 516/2 – 517

إدلال على المعارض ولا تتبع للسقطات، وإنما تقريرٌ لوجهة النظر يخدم الحق بالدليل مع نشدان لوجه الله ونفع الأمة " [1].

قال محمد الحجوي: " قال ابن خلكان في ترجمة الثوري: « يقال: كان عمر في زمانه رأسَ الناس، وبعده عبد الله بن عباس في زمانه، وبعده الشعبي، وبعده سفيان الثوري ».

ومع هذا كله فقد كان – يعني الفاروق عمر - أكثر الناس إنصافا لمن هو دونه، وأكثر المفتين والأمراء انقيادا للحق على أي لسان ظهر، لا يستنكف من إظهار الإنصاف واعتراف بالقصور، وهو في الحقيقة كمالٌ وفضل وانصياع للحق " [2].

ومن حميد ما جاء في سيرة إمام الحرمين أبي المعالي الجويني: " أنه ما كان يستصغر أحدا حتى يسمع كلامه شاديا كان أو متناهيا، فإن أصاب كِياسة في طبع أو جريا على منهاج الحقيقة استفاد منه صغيرا كان أو كبيرا، ولا يستنكف أن يعزي الفائدة المستفادة إلى قائلها ويقول: إن هذه الفائدة مما استفدته من فلان، ولا يحابي أيضا في التزييف إذا لم يرض كلاما ولو كان أباه أو أحدا من الأئمة المشهورين، وكان من التواضع لكل أحد بمحل يُتخيل منه الاستهزاء لمبالغته فيه " [3].

---

(1) الحق المر

(2) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي 1/297 - 298

(3) تبيين كذب المفتري للحافظ ابن عساكر (ص 283 - 284)

وهذا شأن العالم الرباني الذي قال النووي في بيان أدبه: " ينبغي أن لا يزال مجتهدا في الاشتغال بالعلم قراءة وإقراءا ومطالعة وتعليقا ومباحثة ومذاكرة وتصنيفا، ولا يستنكف من التعلم ممن هو دونه في سن أو نسب أو شهرة أو دين أو في علم آخر، بل يحرص على الفائدة ممن كانت عنده وإن كان دونه في جميع هذا... وينبغي أن لا يمنعه ارتفاع منصبه وشهرته من استفادة ما لا يعرفه، فقد كان كثيرون من السلف يستفيدون من تلامذتهم ما ليس عندهم " [1].

قال الحافظ ابن رجب: " كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم يقبلون الحق ممن أورده عليهم وإن كان صغيرا، ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قولهم " [2].

وقال الشوكاني: " من آفات التعصب الماحقة لبركة العلم أن يكون طالب العلم قد قال بقولٍ في مسألة، كما يصدر ممن يفتي أو يصنف أو يناظر غيره، ويُشتهر ذلك القول عنه، فإنه قد يصعب عليه الرجوع عنه إلى ما يخالفه وإن علم أنه الحق وتبين له فسادُ ما قاله، ولا سبب لهذا الاستصعاب إلا **تأثير الدنيا على الدين**، فإنه قد يُسول له الشيطان أو النفس الأمارة أن ذلك ينقصه ويحط من رتبته ويخدش في تحقيقه ويغض من

---

(1) مقدمة المجموع 29/1

(2) الفرق بين النصيحة والتعيير (ص 8)

رئاسته، وهذا تخيل مختل وتسويل باطل، فإن الرجوع إلى الحق يُوجب له من الجلالة والنبالة وحُسنِ الثناء ما لا يكون في تصميمه على الباطل " [1].

وقال الشوكاني أيضا: " من الآفات المانعة عن الرجوع إلى الحق أن يكون المتكلم بالحق حدث السن بالنسبة إلى من يناظره أو قليل العلم أو الشهرة في الناس والآخَرُ بعكس ذلك، فإنه قد تحمله **حمية الجاهلية والعصبية الشيطانية** على التمسك بالباطل أنفةً من الرجوع إلى قول من هو أصغر منه سنا أو أقل منه علما أو أخفى شهرة، ظنا منه أن في ذلك عليه ما يحط منه وينقص ما هو فيه، وهذا الظن فاسد، فإن الحَطَّ والنقص إنما هو في التصميم على الباطل، والعلوَ والشرف في الرجوع إلى الحق بيد من كان وعلى أي وجه حصل " [2].

وقد جاء في كتاب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري: " لا يمنعك قضاء قضيته راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق، فإن الحق قديم، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل " [3].



---

(1) أدب الطلب (ص 88 - 89)

(2) أدب الطلب (ص 90)

(3) الأشباه والنظائر للسيوطي (ص 7)

المقدمة الثالثة:
في أن المنصف لا يقنع بعلمه بل هو دائما متطلب للحق بالدليل

قال ابن الجوزي: أفضل الأشياء التزيدُ من العلم، فإنه من اقتصر على ما يعلمه فظنه كافيا **استبد برأيه،** وصار تعظيمه لنفسه مانعا له من الاستفادة[1].

وقال أبو شامة: " ينبغي للطالب أن يكون أبدا في طلب ازدياد علمٍ ما لم يعلمه من أي شخص كان، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها أخذها، وعليه الإنصاف وترك التقليد واتباع الدليل، فكل أحد يخطئ ويصيب إلا من شهدت له الشريعة بالعصمة، وهو النبي ﷺ " [2].

وقال ابن تيمية: " إن الإنسان لا يزال يطلب العلم والإيمان، فإذا تبين له من العلم ما كان خافيا عليه اتبعه، وليس هذا مذبذبا، بل هذا مهتد زاده الله هدى، وقد قال تعالى: ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ " [3].

وقال ابن رجب: " ينبغي للمؤمن أن لا يزال يرى نفسه مقصرا عن الدرجات العالية، فيستفيد بذلك أمرين نفيسين: الاجتهاد في طلب الفضائل والازدياد منها، والنظر إلى نفسه بعين النقص " [4].

---

(1) صيد الخاطر (ص 127)

(2) مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول (ص 69)

(3) مجموع الفتاوى 253/22

(4) جامع العلوم والحكم 309/1

قال ابن الجوزي: " المصيبة العظمى رضا الإنسان عن نفسه واقتناعُه بعلمه، وهذه محنة قد عَمَّت أكثرَ الخلق، فترى اليهودي أو النصراني يرى أنه على الصواب، ولا يبحث ولا ينظر في دليل نبوة نبينا ﷺ، وإذا سمع ما يلين قلبه مثل القرآن المعجز هرب لئلا يسمع، وكذلك **كلُّ ذي هوى** يثبت عليه، إما لأنه مذهب أبيه وأهله، أو لأنه نظر نظراً أول فرآه صوابا، ولم ينظر فيما يناقضه، ولم يباحث العلماء ليبينوا له خطأه...، فينبغي للإنسان أن يبالغ في معرفة الدليل ولا يساكن شبهته، ولا يثق بعلم نفسه، نسأل الله السلامة من جميع الآفات " [1].

وما أجمل ما ذكره الشيخ جمال الدين القاسمي في خطبة كتابه « قواعد التحديث » عندما قال: " أتأسى في هذا التصنيف الميمون بقول السيد مرتضى اليماني – رحمه الله – في كتابه « إيثار الحق على الخلق »: « وإنما جمعت هذا المختصر المبارك إن شاء الله تعالى لمن صنفت لهم التصانيف وعنيت بهدايتهم العلماء، وهم من جمع خمسة أوصاف معظمها الإخلاص والفهم والإنصاف ورابعها – وهو أقلها وجودا في هذه الأعصار – الحرص على معرفة الحق من أقوال المختلفين وشدة الداعي إلى ذلك الحامل على الصبر والطلبِ كثيرا وبذلِ الجهد في النظر على الإنصاف ومفارقةِ العوائد وطلب الأوابد »، قال رحمه الله: « وإذا عظُم المطلوب قل المساعد، وطالب الحق اليوم شبيه بطلابه في أيام الفترة وهم سلمان الفارسي وزيد بن عمرو بن نفيل وأضرابهما رحمهما الله تعالى، فإنهم قدوة الطالب للحق، وفيهم له أعظمُ

---

(1) صيد الخاطر (ص 470 - 471)

أسوة، فإنهم لما حرصوا على الحق وبذلوا الجهد في طلبه بلَّغهم الله إليه وأوقفهم عليه وفازوا من بين العوالم الجمة، فكم أدرك الحق طالبه في زمن الفترة وكم عمي عنه المطلوب له في زمن النبوة، فاعتبر بذلك واقتد بأولئك، فإن الحق ما زال مصونا عزيزا نفيسا كريما لا يُنال مع الإضراب عن طلبه وعدم التشوف والتشوق إلى سببه ولا يهجم على المبطلين المعرضين ولا يفاجئ أشباه الأنعام الغافلين، ولو كان كذلك ما كان على وجه الأرض مبطل ولا جاهل ولا بطال ولا غافل » انتهى كلامه رحمه الله تعالى " [1].

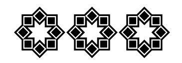
وقال صديق حسن خان في « قطف الثمر » بعد نقل كلام ابن الوزير الآنف: " ما أعظم المصاب بالغفلة، والاغترار بطول المهلة، فليعرف مريد الحق قدرَ ما هو طالبه، فإنه طالب لأعلى المراتب ﴿ وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾، ﴿ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ ﴾، فليس في الوجود بأسره أعز من الإيمان بالله تعالى وكتبه ورسله ومتابعتهم ومعرفة ما جاءوا به، ولا تطلب ذلك أهونَ الطلب فإن طلبة الدنيا وزخارفها الفانية يرتكبون الأخطار والمتالف الكبار، وينفق أحدهم غضارة عمره ونضارة شبابه وإبَّان أيامه فيها، وهي لا تحصل لهم على حسب المراد، فكيف بما هو أبقى وخير منها ؟ ولم يرفعوا له رأسًا ولم يبنوا له أساسًا.

وإنما أطلنا القول لأني أعلم بالضرورة في نفسي وغيري أن جهل الحقائق أكثرها إنما سببه عدم الاهتمام بمعرفتها على الإنصاف وترك الاعتساف، لا عدم الفهم والإدراك، فإن من اهتم بشيء أدركه، فكيف لا يفهم طالب

---

(1) قواعد التحديث (ص 38 - 39)

الحق مقاصد الأنبياء والمرسلين والسلف الصالحين، مع الاهتمام فيه، وبذل الجهد فيه، وحسن القصد ولطف أرحم الراحمين " [1].



(1) قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر (ص 162)

المقدمة الرابعة:
في عدم الموالاة والمعاداة على النسبة للمذاهب والرجال

قال صلاح الدين الصفدي: " النسب هو الإضافة، لأن النسب إضافة شيء إلى بلد أو قرية أو صناعة أو مذهب أو عقيدة أو علم أو قبيلة أو والد، كقولك: مصري أو مزي أو منجنيقي أو شافعي أو معتزلي أو نحوي أو زهري أو خالدي " [1].

قال الله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾.

قال ابن تيمية: " المعنى عند الجمهور أن الله سماهم المسلمين من قبل نزول القرآن وفي القرآن " [2].

وقال ابن الجوزي: " كانت النسبة في زمن رسول الله ﷺ إلى الإيمان والإسلام، فيقال: مسلم ومؤمن " [3].

قلت: وهكذا عندما يقاتل المسلمون اليهود في آخر الزمان يقول الحجر والشجر: **يا مسلم** يا عبد الله هذا يهودي خلفي فتعال فاقتله إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود[1].

---

(1) الوافي بالوفيات 40/1

(2) منهاج السنة النبوية 17/1

(3) تلبيس إبليس (ص 145)

وقال رسول الله ﷺ: من دعا بدعوى الجاهلية فهو من جُثاء جهنم[2]، قالوا: يا رسول الله، وإن صام وإن صلى، قال: وإن صام وإن صلى وزعم أنه مسلم، فادعوا المسلمين بأسمائهم بما سماهم الله عز وجل: المسلمين المؤمنين عباد الله عز وجل[3].

قال ابن تيمية: "كل ما خرج عن دعوة الإسلام والقرآن من نسب أو بلد أو جنس أو مذهب أو طريقة فهو من عزاء الجاهلية " [4].

وقد عقد ابن القيم في « زاد المعاد » فصلا في ألفاظ كان ﷺ يكره أن تقال، قال فيه: " ومنها: الدعاء بدعوى الجاهلية والتعزي بعزائهم كالدعاء إلى القبائل والعصبية لها وللأنساب، ومثله التعصب للمذاهب والطرائق والمشايخ وتفضيل بعضها على بعض بالهوى والعصبية وكونه منتسبا إليه فيدعو إلى ذلك ويوالي عليه ويعادي عليه ويزن الناس به، كل هذا من دعوى الجاهلية " [5].

---

(1) روى مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهود من وراء الحجر والشجر فيقول الحجر أو الشجر يا مسلم يا عبدالله هذا يهودي خلفي فتعال فاقتله إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود.

(2) جُثَا جهنم: ضبط بضم جيم وقصر، جمع جُثوة، بضم جيم، وقيل مثلثة الجيم: ما جمع من نحو تراب، استعير للجماعة. التعليق على المسند 407/28

(3) رواه أحمد من حديث الحارث الأشعري، وقال ابن كثير في تفسيره 197/1: هذا حديث حسن. وصححه شعيب الأرنؤوط.

(4) السياسة الشرعية / مجموع الفتاوى 328/28

(5) زاد المعاد 431/2

قال ابن تيمية: " ليس لأحد أن ينتسب إلى شيخ يوالي على متابعته ويعادي على ذلك، بل عليه أن يوالي كلَّ من كان من أهل الإيمان ومن عُرف منه التقوى من جميع الشيوخ وغيرهم، ولا يخص أحدا بمزيد موالات إلا إذا ظهر له مزيد إيمانه وتقواه، فيقدم من قدم الله تعالى ورسوله عليه، ويفضل من فضله الله ورسوله، قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾، وقال النبي ﷺ: لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا أسود على أبيض ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى " [1].

وقال ابن تيمية أيضا: " ليس لأحد أن ينصب للأمة شخصا يدعو إلى طريقته ويوالي ويعادي عليها غير النبي ﷺ، ولا ينصب لهم كلاما يوالي عليه ويعادي غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمة، **بل هذا من فعل أهل البدع** الذين ينصبون لهم شخصا أو كلاما يفرقون به بين الأمة، يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون " [2].

وقال أيضا: " وكذلك التفريق بين الأمة وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله مثل أن يقال للرجل: أنت شكيلي أو قرفندي، فإن هذه أسماء باطلة ما أنزل الله بها من سلطان، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ ولا في الآثار المعروفة عن سلف الأئمة لا شكيلي ولا قرفندي، والواجب على المسلم إذا سئل عن ذلك أن يقول: لا أنا شكيلي ولا قرفندي **بل أنا مسلم**

---

(1) مجموع الفتاوى 512/11

(2) مجموع الفتاوى 164/20

متبع لكتاب الله وسنة رسوله، وقد روينا عن معاوية بن أبي سفيان أنه سأل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقال: أنت على ملة عليٍّ أو ملة عثمان، فقال: لست على ملة علي ولا على ملة عثمان **بل أنا على ملة رسول الله**، وكذلك كان كل من السلف يقولون: كل هذه الأهواء في النار، ويقول أحدهم: ما أبالي أي النعمتين أعظم عليَّ أن هداني الله للإسلام أو أن جنبني هذه الأهواء، **والله تعالى قد سمانا في القرآن المسلمين المؤمنين عباد الله**، فلا نعدل عن الأسماء التي سمانا الله بها إلى أسماء أحدثها قوم وسموها هم وآباؤهم ما أنزل الله بها من سلطان، بل الأسماء التي قد يسوغ التسمي بها مثل انتساب الناس إلى إمام كالحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، أو إلى شيخ كالقادري والعدوي ونحوهم، أو مثل الانتساب إلى القبائل كالقيسي واليماني، وإلى الأمصار كالشامي والعراقي والمصري، فلا يجوز لأحد أن يمتحن الناس بها ولا يوالي بهذه الأسماء ولا يعادي عليها، بل **أكرم الخلق عند الله أتقاهم من أي طائفة كان** " [1].

وقال ابن تيمية أيضا: " الواجب أن يكون الرجل مع المؤمنين باطنا وظاهرا، وكل قول أو عمل تنازع الناس فيه رَدَّه إلى الكتاب والسنة، ولا يجوز وضع طائفة بعينها يوالي من والته ويعادي من عادته، لا أخص من المؤمنين لو كانت **أسماؤهم للتعريف المحض** كالمالكية والشافعية والحنبلية أو غير ذلك، ولا أعم من ذلك مما يدخل فيه المسلم والكافر كجنس النظر والعقل أو العبادة المطلقة ونحو ذلك، **ولا يجوز تعليق الحب والبغض والموالاة**

(1) الوصية الكبرى / مجموع الفتاوى 3/415 - 416

والمعاداة إلا بالأسماء الشرعية، وأما أسماء التعريف كالأنساب والقبائل فيجوز أن يعرف بها ما دلت عليه، ثم ينظر في موافقته للشرع ومخالفته له"[1].

وقال أيضا: " ليس لأحد أن يعلق الحمد والذم والحب والبغض والموالاة والمعاداة والصلاة واللعن بغير الأسماء التي علق الله بها ذلك مثل أسماء القبائل والمدائن والمذاهب والطرائق المضافة إلى الأئمة والمشايخ ونحو ذلك **مما يراد به التعريف**، كما قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾، وقال تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ● الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴾، وقال: ﴿ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا ﴾، وقد قال ﷺ: إن آل أبي فلان ليسوا لي بأولياء إنما وليي الله وصالح المؤمنين، وقال: ألا إن أوليائي المتقون حيث كانوا من كانوا، وقال: إن الله أذهب عنكم عِبِّيَّة الجاهلية وفخرها بالآباء، الناس رجلان مؤمن تقي وفاجر شقي، الناس من آدم وآدم من تراب، وقال: إنه لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأبيض على أسود ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى، فذكر الأزمان والعدل بأسماء الإيثار والولاء والبلد والانتساب إلى عالم أو شيخ **إنما يقصد بها التعريف** به ليتميز عن غيره، **فأما الحمد والذم والحب والبغض والموالاة والمعاداة فإنما تكون بالأشياء التي أنزل الله**

(1) بيان تلبيس الجهمية 244/1

بها سلطانه، وسلطانُه كتابُه، فمن كان مؤمنا وجبت موالاته من أي صنف كان، ومن كان كافرا وجبت معاداته من أي صنف كان " [1].

وقد سأل رجل الإمام مالكا قال: مَن أهل السنة ؟ قال: أهل السنة الذين ليس لهم لقب يُعرفون به، لا جهمي ولا قدري ولا رافضي[2].

وقال أبو إسماعيل الأنصاري في « منازل السائرين »: " أصحاب السر هم الأخفياء الذين ورد فيهم الخبر " [3]، ثم ذكر من أوصافهم أنهم: " **لم يُنسبوا إلى اسم** " ، قال: " أولئك ذخائر الله حيث كانوا " .

قال ابن القيم: قوله « **ولم ينسبوا إلى اسم** » أي: لم يشتهروا باسم يُعرفون به عند الناس من الأسماء التي صارت أعلاما لأهل الطريق، وأيضا فإنهم لم يتقيدوا بعمل واحد يجري عليهم اسمه فيعرفون به دون غيره من الأعمال، فإن هذا آفةٌ في العبودية، وهي عبودية مقيدة، وأما العبودية المطلقة فلا يُعرف صاحبُها باسم معين من معاني أسمائها، فإنه مجيب لداعيها على

---

(1) مجموع الفتاوى 227/28 - 228

(2) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر (ص 35)، وترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض 41/2

(3) قال ابن القيم في المدارج 171/3: قد يريد به حديث سعد بن أبي وقاص حيث قال له ابنه: أنت ههنا والناس يتنازعون في الإمارة، فقال: إني سمعت رسول الله يقول: إن الله يحب العبد التقي الغني الخفي. وقد يريد به قوله: رب أشعث أغبر مدفوع بالأبواب لا يؤبه له لو أقسم على الله لأبره، وقوله في الحديث الآخر – وقد مر به رجل – فقال: ما تقولون في هذا فقالوا: هذا حري إن شفع أن يشفع وإن خطب أن ينكح وإن قال أن يسمع لقوله، ثم مر به آخر فقال: ما تقولون في هذا فقالوا: هذا حري إن شفع أن لا يشفع وإن خطب أن لا ينكح وإن قال أن لا يسمع لقوله، فقال النبي: هذا خير من ملء الأرض من مثل هذا.

اختلاف أنواعها، فله مع كل أهل عبودية نصيب يَضرب معهم بسهم، فلا يتقيد برسم ولا إشارة ولا اسم ولا بزي ولا طريق وضعي اصطلاحي، بل إن سئل عن شيخه قال: الرسول، وعن طريقه قال: الاتباع، وعن خرقته قال: لباس التقوى، وعن مذهبه قال: تحكيم السنة، وعن مقصوده ومطلبه قال: يريدون وجهه، وعن رباطه وعن خانكاه قال: في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وعن نسبه قال:

أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم

وعن مأكله ومشربه قال: ما لك ولها معها حذاؤها وسقاؤها ترد الماء وترعى الشجر حتى تلقى ربها.

واحسرتاه تقضى العمر وانصرمت ساعاته بين ذل العجز والكسل

والقوم قد أخذوا درب النجاة وقد ساروا إلى المطلب الأعلى على مهل

قوله « **أولئك ذخائر الله حيث كانوا** » ذخائر المِلك ما يُخبَّأ عنده ويذخره لمهماته ولا يبذله لكل أحد، وكذلك ذخيرة الرجل ما يذخره لحوائجه ومهماته، وهؤلاء لما كانوا مستورين عن الناس بأسبابهم غيرَ مشار إليهم ولا متميزين برَسْم دون الناس ولا منتسبين إلى اسم طريق أو مذهب أو شيخ أو زي، كانوا بمنزلة الذخائر المخبوءة، وهؤلاء أبعد الخلق عن الآفات، **فإن الآفات كلها تحت الرسوم والتقيد بها ولزوم الطرق الاصطلاحية والأوضاع المتداولة الحادثة**، هذه هي التي قطعت أكثر الخلق عن الله وهم لا يشعرون، والعجب أن أهلها هم المعروفون بالطلب والإرادة والسير إلى الله،

وهم إلا الواحد بعد الواحد المقطوعون عن الله بتلك الرسوم والقيود، وقد سئل بعض الأئمة عن السنة فقال: ما لا اسم له سوى السنة، يعني أن **أهل السنة ليس لهم اسم ينسبون إليه سواها**، فمن الناس من يتقيد بلباس لا يلبس غيره أو بالجلوس في مكان لا يجلس في غيره أو مشية لا يمشي غيرها أو بزي وهيئة لا يخرج عنهما أو عبادة معينة لا يتعبد بغيرها وإن كانت أعلى منها[1] أو شيخ معين لا يلتفت إلى غيره وإن كان أقرب إلى الله ورسوله منه، فهؤلاء كلهم محجوبون عن الظفر بالمطلوب الأعلى مصدودون عنه قد قيدتهم العوائد والرسوم والأوضاع والاصطلاحات عن تجريد المتابعة، فأضحوا عنها بمعزل ومنزلتهم منها أبعد منزل[2].

وقال الشيخ بكر أبو زيد: " أي فرقة قد أسرت نفسها بربقة « الرمز » وضِيق « اللقب والاسم » والانفراد « بالشعار »، فهذا منها تحجر عن سمة الاسم الشامل ﴿ هو هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ " [3].

قال ابن تيمية: " الواجب على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله أن يكون أصل قصده توحيدَ الله بعبادته وحده لا شريك له وطاعةَ رسوله، يدور على ذلك ويتبعه أين وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخص انتصارا مطلقا عاما إلا لرسول الله

---

(1) قال ذو النون المصري: العارف لا يلتزم حالة واحدة، بل يلتزم أمر ربه في الحالات كلها. سير أعلام النبلاء 536/11

(2) مدارج السالكين 171/3 - 176

(3) حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية (ص 109)

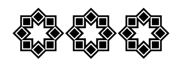
ﷺ، ولا لطائفة انتصارا مطلقا عاما إلا للصحابة رضي الله عنهم أجمعين، فإن الهدى يدور مع الرسول حيث دار ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا، فإذا أجمعوا لم يجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالم من العلماء فإنهم قد يجمعون على خطأ " [1].

وقال أيضا: " أهل الحق الذين لا ريب فيهم هم المؤمنون الذين لا يجتمعون على ضلالة، فأما أن يُفرد الإنسان طائفةً منتسبة إلى متبوع من الأمة ويسميها أهلَ الحق، ويشعر بأن كل من خالفها في شيء فهو من أهل الباطل، **فهذا حال أهل الأهواء والبدع** كالخوارج والمعتزلة والرافضة، و**ليس هذا من فعل أهل السنة والجماعة**، فإنهم لا يصفون طائفة بأنها صاحبة الحق مطلقا إلا المؤمنين الذين لا يجتمعون على ضلالة قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾، وهذا نهاية الحق، والكلام الذي لا ريب أنه حق قولُ الله وقولُ رسوله الذي هو حق وآت بالحق، قال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ ﴾، وقال تعالى: ﴿ قَوْلُهُ الْحَقُّ ﴾، وقال رسول الله ﷺ: « اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج من بينهما إلا حق »، فأهل الحق هم أهل الكتاب والسنة، وأهل الكتاب والسنة على الإطلاق هم المؤمنون، فليس الحق لازما لشخص بعينه دائرا معه حيثما دار لا يفارقه قط إلا الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لا معصوم من الإقرار على الباطل غيره، وهو حجة الله التي أقامها على عباده وأوجب اتباعه وطاعته في كل شيء على كل أحد، **وليس الحق أيضا لازما لطائفة دون**

---

(1) منهاج السنة النبوية 5/261 - 262

غيرها إلا للمؤمنين، فإن الحق يلزمهم إذ لا يجتمعون على ضلالة، وما سوى ذلك فقد يكون الحق فيه مع الشخص أو الطائفة في أمر دون أمر، وقد يكون المختلفان كلاهما على باطل، وقد يكون الحق مع كل منهما من وجه دون وجه، فليس لأحد أن يسمي طائفة منسوبة إلى اتباع شخصٍ كائنا من كان غير رسول الله ﷺ بأنهم أهل الحق، إذ ذلك يقتضي أن كل ما هم عليه فهو حق وكل من خالفهم في شيء من سائر المؤمنين فهو مبطل، وذلك لا يكون إلا إذا كان متبوعهم كذلك، وهذا معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام، ولو جاز ذلك لكان إجماع هؤلاء حجةً إذا ثبت أنهم هم أهل الحق" [1].



(1) الفتاوى الكبرى 6/608 - 609

المقدمة الخامسة:
في أن الحق لا يعرف بالرجال ولكن الرجال يعرفون بالحق

قال الإمام الغزالي: " اعلم أن من عرف الحق بالرجال حارَ في متاهات **الضلال**، فاعرفِ الحق تعرفْ أهله إن كنت سالكا طريق الحق " [1].

وقال أيضا: " فاعلم يا أخي أنك متى كنت ذاهبا إلى تعَرُّف الحق بالرجال من غير أن تتكل على بصيرتك فقد **ضَلَّ** سعيك، فإن العالم مِن الرجال إنما هو كالشمس أو كالسراج يعطي الضوء، ثم انظر ببصرك، فإن كنت أعمى فما يغني عنك السراج والشمس، فمن عول على التقليد هلك هلاكا مطلقا " [2].

وقال الشاطبي: " تحكيم الرجال من غير التفات إلى كونهم وسائلَ للحكم الشرعي المطلوبِ شرعًا **ضلالٌ**، ولا توفيق إلا بالله، وإن الحجة القاطعة والحاكم الأعلى هو الشرع لا غيره " [3].

وقال سراج الدين البلقيني: " قول العالم ليس دليلا يُعتمد " [4].

---

(1) إحياء علوم الدين 23/1

(2) « معراج السالكين » بواسطة مقدمة كتاب « المنهج الفلسفي بين الغزالي وديكارت » لمحمود حمدي زقزوق.

(3) الاعتصام 329/3

(4) مغني المحتاج للخطيب الشربيني 155/6

وقال الغزالي: " وهذه عادة **ضعفاء العقول**، يعرفون الحق بالرجال لا الرجالَ بالحق، والعاقل يقتدي بقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﵁ حيث قال: « لا تعرفِ الحق بالرجال بل اعرفِ الحق تعرفْ أهله »، والعارف العاقل يعرف الحق ثم ينظر في نفس القول، فإن كان حقاً قبله **سواء كان قائله مبطلا أو محقا** " [1].

وقال ابن الجوزي: " إنما ينبغي اتباعُ الصواب ولا يُنظر إلى أسماء المعظَّمين في النفوس، فإنا نقول: قال أبو حنيفة ثم يخالفه الشافعي، وإنما ينبغي أن يُتبع الدليلُ، قال المروزي: مدح أحمدُ بن حنبل النكاحَ، فقلت له: قد قال إبراهيم بن أدهم، فصاح وقال: وقعنا في بُنَيَّات الطريق[2]، عليك بما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه " [3].

وقد قال الإمام مالك: " ليس كلما قال رجل قولا وإن كان له فضل يُتبع عليه " [4].

وقال ابن عبد البر: " القول لا يصح لفضل قائله وإنما يصح بدلالة الدليل عليه " [5].

وقال ابن تيمية: "كل قائل إنما يحتج لقوله لا به إلا الله ورسوله " [6].

---

(1) المنقذ من الضلال (ص 152 - 153)

(2) في «لسان العرب»: بُنَيَّات الطريق هي الطُّرُق الصغار تتشعب من الجادَّة وهي التُّرَّهات.

(3) صيد الخاطر (ص 483)

(4) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر 995/2، والاعتصام للشاطبي 337/3

(5) جامع بيان العلم وفضله 994/2

(6) الأعلام العلية للبزار (ص 29)

وقال قاسم بن محمد: سئل ابن عبد الحكم عن مسألة، فسكت ساعة، فقال له عبد الرحمن بن عيسى: ابنُ القاسم يقول فيها كذا وكذا، فقال له ابن عبد الحكم: لو كان الأمر على ما تقول كان مستهلا، إنما يجب علينا أن نتعرف الحق[1].

وقال العز بن عبد السلام في « قواعده » – بعد أن تعقب الإمام الشافعي وإمام الحرمين في بعض مسائل الفقه –: " والفقيه من رأى الواضح واضحا والمشكل مشكلا، ومن تكلَّف أن يجعل المشكل واضحا فقد كلَّف نفسه شططا، فإن كان عاقلا كان أولَ ماقتٍ لنفسه، والتعصب للحق على الرجال أولى من التعصب للرجال على الحق "[2].

وقال الحافظ ابن رجب: " ههنا أمران، أحدهما: أن من خالف أمر الرسول في شيء خطأ مع اجتهاده في طاعته ومتابعة أوامره فإنه مغفور له لا ينقص درجته بذلك، والثاني: أنه لا يمنعنا تعظيمُه ومحبته من تبيين مخالفةِ قولِه لأمر الرسول ﷺ، ونصيحة الأمة بتبيين أمر الرسول ﷺ، ونفسُ ذلك الرجل المحبوب المعظَّم لو علم أن قوله مخالف لأمر الرسول فإنه يحب من يبين للأمة ذلك ويرشدهم إلى أمر الرسول، ويردهم عن قوله في نفسه، وهذه النكتة تخفى على كثير من الجهال لأسباب، وظنهم أن الرد على معظَّم من عالم وصالح تنقص به، وليس كذلك، وبسبب الغفلة عن ذلك تبدل دين أهل

(1) ترتيب المدارك 261/4

(2) قواعد الأحكام في مصالح الأنام 44/2، قلت: وكتابه هذا شاهد عدل على تحقق هذا الإمام الهمام بما قرره هنا.

الكتاب، فإنهم اتبعوا زلات علمائهم، وأعرضوا عما جاءت به أنبياءهم، حتى تبدل دينهم واتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله، فأحلوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم، فكانت تلك عبادتَهم إياهم، فكان كلما كان فيهم رئيس كبير معظَّم مطاع عند الملوك قُبل منه كلُّ ما قال، وتَحمِل الملوك الناسَ على قوله، وليس فيهم من يرد قولَه، ولا يبين مخالفته للدين"[1].

وما قرره ابن رجب تضمنته أبيات نظمها الإمام تقي الدين السبكي لابنه الأكبر محمد قال فيها:

فإذا أتتك مقالةٌ قد خالفت ... نصَّ الكتاب أو الحديثِ المسنَدِ

فاقْفُ الكتابَ ولا تَمِل عنه وقِفْ ... متأدباً مع كل حَبْر أوحدِ

فلحومُ أهل العلم سُمَّت للجُنا ... ة عليهم فاحفظ لسانك وابعَدِ

هذي وصيتي التي أوصيكها ... أَكرِمْ بها من والد متوددِ[2]

وقال الشيخ عبد الله دراز في مقدمته لـ « الموافقات »: " والتزمت تحرير الفكر من قيوده وإطلاقَه من مجاراة المؤلف في قبول تمهيده، أو الإذعان لاستنتاجه لمقصوده، وكان هذا سببا في عدم الاحتشام من نقده في بعض الأحيان، والتوقف في قبول رِفْده الذي لم يرجح في الميزان، فقد جعل هذا المسلك حقا على الناظر المتأمل فيما قرر، والطالب للحق فيما أورد وأصدر، وطلب منه أن يقف وقفة المتخيرين لا وقفة المترددين المتحيرين، كما نهى عن الاستشكال قبل الاختبار، حتى لا تطرح الفائدة بدون اعتبار، نعم، فليس في

---

(1) الحكم الجديرة بالإذاعة (ص 36 - 37)

(2) أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي 435/3

تحقيق العلم فلان وأين منه فلان، ولو كان لضاع كثير من الحق بين الخطأ والنسيان، وهذه **ميزة ديننا الإسلام**، قبول المحاجة والاختصام، حاشا للرسول عليه الصلاة والسلام " [1].

ويقول العلامة ابن عاشور: " رزئ الناس فائدةَ الانتفاع بأخلاقهم وعوائدهم ومكتشفاتهم، وسُلبوا شرفَ النفس باعتيادهم التقليدَ والاستكانة لكلام الغير، واعتقادهم أن ما أتى به الأقدمون هو قصارى ما تصل إليه قُدَر البشر، فهم إذن عالة عليهم في العلم والعبارة والصورة والاختيار أيضا، مع اعتقاد استحالة البلوغ إلى مبالغهم، فربما سمعت أناسا يمدحون القطعة من الشعر ويتحركون لسماعها وهي لا تستحق ما قالوا، ذلك لأنها من كلام الشيخ فلان الولي أو المؤلف، أو لأن الشيخ فلانا اختارها في كناشه، وإذا كان الرجل من الصالحين وألف تأليفا أو أنشأ شعرا **أدخلوا صلاحه في آثاره فعصموه من الخطل**، وأعطوا شعره رتبة الاختيار، ولبسوا لمن ينقد شيئا من كلامه جِلْد النمر، وأحضروا له سياط الزجر. رأيت في كتاب «أزهار الرياض» لما تعرض إلى البحث عن كتب الفقهاء وذكر أبا الحسن الصغير شارح « تهذيب المدونة » وقوله في شرحه: « يؤخذ من هذه المسألة كذا »، وقول ابن عرفة في حقه: « لا أدري طريق الأخذ ما هو ؟ هل هو الاستنباط أو القياس أو المفهوم ؟ وكلٌّ من هاته الأقسام يفتقر إلى شرط، ولا شيء من ذلك »، فقال المقَّري (صاحب الكتاب) بعد هذا: « تنبيه: لا يقع في ذهنك قصورُ الشيخ (أبي الحسن) في قوله: « يؤخذ من هذه المسألة » أنه

---

(1) مقدمة مشهور حسن للموافقات 1/57 - 58

خفي عنه كيفية الأخذ، فاعلم أنه كان إمام وقته وما أُخذ عنه حتى ظهرت على يديه الكرامات الخارقة في شفاء أصحاب العلل المزمنة وغير ذلك »، فعدل عن التنويه بشأن أبي الحسن من الجهة العلمية والجلالة في الفقه، إلى كونه شفى أصحاب العلل[1]. وهكذا كانوا يأخذون كلام الصالحين فيقضون به على العلم، ورب ما نزلوه منزلة ما لا يقبل الطعن، كأخذهم أجوبة صاحب « الإبريز » التي يرويها عن شيخه الصالح عبد العزيز الدباغ، فيعتقدون أنها تمام مراد الله أو رسوله من كلامه المفسر فيها. وقد يأتي الواحد منهم بمقالة تخالف العلم أو أصول الدين، نشأت عن قصور في العلم أو سوء

---

(1) يُستدرَك على قول ابن عاشور بأنه عدل عن التنويه بمكانته في العلم والفقه إلى شفاء الأسقام بأن المقري ذكر قبيل ذلك وعقيبه ما يدل على مكانته الفقهية، فقد قال المقري في أزهار الرياض 32/3 - 33: تنبيه: لا يقع في ذهنك قصور الشيخ في قوله: " يؤخذ من هذه المسألة " ، وأنه خفي عليه كيفية الأخذ، فاعلم - أرشدك الله - أن الشيخ أبا الحسن كان إمام وقته في فقه المدونة، وهو المستقل برياستها بعد شيخه الفقيه راشد، ما أخذ عنه حتى ظهرت على يديه الكرامات الخارقة في شفاء أصحاب العلل المزمنة وغير ذلك، ولم ينظر في الفقه حتى أتقن علم الفرائض، وفنون البلاغة، وتلقى ذلك من أربابه، وارتحل، وانتقل إلى تازا، فلازم أهل اللسان، وفرسان المعارف وقتا طويلا، ثم اعتكف على قراءة "التهذيب"، ولازم الفقيه راشدا، واقتصر عليه، وكان الفقيه راشد لا ينفذ بمدينة فاس حكما، ولا جوابا في نازلة، حتى يحضره، ويعتني به، فلم تخط فراسته فيه، وكان لا يحجر عليه في القراءة، بل يقرأ من "التهذيب" من أي مكان شاء، وقد صدقت فراسته فيه، فكان في ميزان حسناته يوم القيامة، واستيفاءُ التعريف بالشيخ، وذكرُ محنته بالقضاء وسببِ عزله، وذكرُ وفاته، يُخرجنا عن الاختصار اهـ كلام المقري، قال زهران: لكن هذا لا يعكر على الأصل الذي قرره ابن عاشور إذ لا وجه لما ذكره المقري من ظهور الكرامات الخارقة في هذا المحل، لأنه لا مدخلية للكرامات في تصحيح الكلام، بل ما ذكره من رتبته في العلم أيضا لا مدخلية له في هذا الباب، إذ البحث في القول لا في القائل، فتنبه.

فهم أو ضيق تعبير، فاعتبرها أتباعهم ومريدوهم هي الدين، وصمموا عقدهم على غلط الأيمة السابقين، إذ شتان بين من يأخذ من طريق الاجتهاد ومن يأخذ من طريق الكشف ! ظنا منهم أن الصالح مُنزَّه عن الغلط، وأنه إذا تكلم تكلم عن شبه وحي، وهو ما عبروا عنه بالكشف، وتوهموه أنه الاطلاع على مراد الله أو قراءة اللوح المحفوظ، كما يقول الجهال من العامة، مع أن هذا الكشف خواطر تعرض لأهل الصلاح، وليست معصومة من الخطإ، ولقد كانوا يعتقدون (وما زالوا) أن الأمر المشكل إذا رىء في النوم ما يبينه فقد فسر بوجه لا يقبل الخطأ، لأنهم يرون الأحلام كشفا ويثقون بأنفسهم وهم نائمون بما كانوا يشكون فيها وهم أيقاظ، فهم لا يقلدون إلا ميتا. ومن العجب العجيب أن سعد الدين التفتازاني[1] يقول في شرح قول التلخيص: «وهو حد الإعجاز وما يقرب منه»، وأطال ثم قال: « ومما أُلهِمت بين النوم واليقظة »، وأن قطب الدين الشيرازي يقول في ديباجة شرحه للمفتاح: « أنه قد ألقي إليَّ على سبيل الإنذار من حضرة الملك الجبار بلسان الإلهام لا

---

(1) قال الشوكاني في البدر الطالع 305/2: وبالجملة فصاحب الترجمة – يعني التفتازاني – متفرد بعلومه في القرن الثامن، لم يكن له في أهله نظير فيها، وله من الحظ والشهرة والصيت في أهل عصره فمن بعدهم ما لا يلحق به غيره، ومصنفاته قد طارت في حياته إلى جميع البلدان وتنافس الناس في تحصيلها، ومع هذا فلم يذكره ابن حجر في الدرر الكامنة في أهل الماءة الثامنة مع أنه يتعرض لذكره في بعض تراجم شيوخه أو تلامذته وتارة يذكر شيئا من مصنفاته عند ترجمة من درس فيها أو طلبها، **فإهمال ترجمته من العجائب المفصحة عن نقص البشر** اهـ.

كَوَهم من الأوهام، حال نصب شبكة الغيبة، وهي حال بين النوم واليقظة، ما أورثني التجافي عن دار الغرور، والإنابة إلى دار السرور » "[1].

ومما يشهد لما ذكره ابن عاشور ما رأيته في « الفتاوى الحديثية » لابن حجر الهيتمي المكي، حيث يقول: " وقد قرر ابن الجوزي من الوقوع في خطرهم إلا أن تكون له نية صالحة كقصده قمعَ مبتدعة في زمانه، وذلك أنه صنف كتابا سماه « تلبيس إبليس » تكلم فيه على شيوخ الصوفية وطريقهم، وزعم أن إبليس لبس عليهم، قال اليافعي: ولم يدر أنه هو الذي لبس عليه في كلامه هذا واعتقاده فيهم وهو لا يشعر، والعجب كل العجب منه في إنكاره ساداتٍ ما بين أوتاد وأبدال وصديقين وعارفين بالله، قد ملؤا الوجود كراماتٍ وأنوارا ومعارفَ، أعرضوا في بدايتهم عما سوى الله فحصل لهم في نهايتهم من فضل الله ما لا يعلمه إلا الله، فقول الصغير منهم: وقفت على باب قلبي عشرين سنة ما جاذبه شيء لغير الله إلا رددته، هذا وهو يطول كلامه بحكاياتهم وينفق بضاعته بمحاسن صفاتهم، فهلا أخلى كتبه من ذكرهم إخلاء عامًّا ولا يكون ممن يحلونه عامًا ويحرمونه عاما، أما عَلِم أن علماء أعلام الأئمة من المجتهدين ومن بعدهم من الأئمة لم يزالوا قديما وحديثا يعتقدون الصوفية ويتبركون بهم ويستمدون منهم، ولقد وقع للتقي ابن دقيق العيد أنه قال في حق فقير كان يعتقده ويخضع له: هو عندي خير من مائة فقيه أو من ألف فقيه، وكذلك النووي ﷺ كان يعتقد الشيخ يس المزين ويقبل إشارته حتى أنه أمره بالسفر ورَدِّ ما عنده من الكتب المستعارة

(1) أليس الصبح بقريب (ص 140 - 141)

قبل موته بقليل ففعل وسافر من دمشق راجعا البلدة نوى فتوفي بها بين أهله، وكذلك العز بن عبد السلام كان يبالغ في تعظيم الصوفية " [1].

فانظر رحمك الله كيف استكثر اليافعي على ابن الجوزي تخطئة المعظَّمين، وغاية ما نافح به عنهم أنهم أهل فضل وكرامات، وليس ذلك محلَّ نزاعِ ابن الجوزي معهم، وقد قال هو في « تلبيس إبليس »: " ونحن نذكر بعض ما بلغنا من أغلاط القوم، والله يعلم أننا لم نقصد ببيانِ غلط الغالط إلا تنزيهَ الشريعة والغيرةَ عليها من الدَّخَل، وما علينا من القائل والفاعل وإنما نؤدي بذلك أمانةَ العلم، ومازال العلماء يُبين كل واحد منهم غلط صاحبه قصدا لبيان الحق لا لإظهار عيب الغالط[2]، ولا اعتبار بقول جاهل يقول: كيف يرد على فلان الزاهد المتبرَّك به، لأن الانقياد إنما يكون إلى ما جاءت به الشريعة لا إلى الأشخاص، **وقد يكون الرجل من الأولياء وأهل الجنة وله غلطات**، فلا تمنع منزلتُه بيانَ زلله. واعلم أن من نظر إلى تعظيم شخص ولم ينظر بالدليل إلى ما صدر عنه كان كمن ينظر إلى ما جرى على يد

---

(1) الفتاوى الحديثية (ص 218)

(2) قال ابن رجب في الحكم الجديرة بالإذاعة (ص 35): وقد روي عن الإمام أحمد أنه قيل له: إن عبد الوهاب الوارق ينكر كذا وكذا، فقال: لا نزال بخير ما دام فينا من ينكر. ومن هذا الباب قول عمر لمن قال له: اتق الله يا أمير المؤمنين فقال: لا خير فيكم إن لم تقولها لنا، ولا خير فينا إذا لم نقبلها منكم اهـ. وقال زروق في قواعد التصوف (ص 184): لا يزال الصوفية بخير ما تنافروا، فإذا اصطلحوا قلَّ دينُهم، إذ لا يكون صلحهم إلا مع إغضاء عن العيوب، فإنه لا يخلو المرء عن عيب، والله أعلم.

المسيح صلوات الله عليه من الأمور الخارقة ولم ينظر إليه فادعى فيه الألوهية، ولو نظر إليه وأنه لا يقوم إلا بالطعام لم يعطه إلا ما يستحقه " [1].

وقال الشاطبي: " ولقد زل بسبب الإعراض عن الدليل والاعتماد على الرجال أقوام خرجوا بسبب ذلك عن جادة الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين، واتبعوا أهواءهم بغير علم فضلوا عن سواء السبيل. ولنذكر لذلك عشرة أمثلة، إلى أن قال: والخامس: رأي نابغة متأخرة الزمان ممن يدعي التخلق بخلق أهل التصوف المتقدمين، أو يروم الدخول فيهم، يعمدون إلى ما نقل عنهم في الكتب من الأحوال الجارية عليهم أو الأقوال الصادرة عنهم، فيتخذونها دينا وشريعة لأهل الطريقة، وإن كانت مخالفة للنصوص الشرعية من الكتاب والسنة، أو مخالفة لما جاء عن السلف الصالح، لا يلتفتون معها إلى فتيا فقيه ولا نظرِ عالم، بل يقولون: إن صاحب هذا الكلام ثبتت ولايته، فكل ما يفعله أو يقوله حقٌّ، وإن كان مخالفا للفقه فهو أيضا ممن يقتدى به، والفقه للعموم، وهذه طريقة الخصوص، فتراهم يحسنون الظن بتلك الأقوال والأفعال ولا يحسنون الظن بشريعة محمد ﷺ، وهو عين اتباع الرجال وترك الحق، مع أن أولئك المتصوفة الذين يُنقل عنهم، لم يثبت أن ما نُقل عنهم كان في النهاية دون البداية، ولا عُلِم أنهم كانوا مُقِرِّين بصحة ما صدر عنهم أم لا، وأيضا فقد يكون من أئمة التصوف وغيرهم من زل زلة يجب سترها عليه، فينقلها عنه من لا يَعلم حالَه ممن لم يتأدب بطريق القوم كلَّ التأدب، وقد حذر السلف الصالح من زلة العالم، وجعلوها من الأمور

---

(1) تلبيس إبليس (ص 152)

التي تَهدم الدين، فإنه ربما ظهرت فتطير في الناس كل مطار، فيعدونها دينا، وهي ضد الدين، فتكون الزلة حُجةً في الدين، فكذلك أهل التصوف لا بد من وقوع الزلل فيهم في الجملة **إذ ليسوا بمعصومين**، وقد أقر القوم بوقوع المعاصي منهم، وليس من محققيهم من ينفيها[1]، فإذًا لا بد في الاقتداء بالصوفي من عرض أقواله وأفعاله على حاكم يحكم عليها: هل هي من جملة ما يُتخذ دينا أم لا، و**الحاكم الحق هو الشرع** كما نعرض أقوال العالم على الشرع أيضا، وأقلُّ ذلك في الصوفي أن نسأله عن تلك الأعمال إن كان عالما بالفقه، كالجنيد وغيره رحمهم الله، ولكن هؤلاء النابغة لا يفعلون ذلك، فصاروا متبعين للرجال من حيث هم رجال لا من حيث هم حاكمون بالحاكم الحق، **وهو خلاف ما عليه السلف الصالح وما عليه المتصوفة أيضا**، إذ قال إمامهم سهل بن عبد الله التستري: مذهبنا مبني على ثلاثة أصول: الاقتداء بالنبي ﷺ في الأخلاق والأفعال، والأكل من الحلال، وإخلاص النية في جميع الأعمال. ولم يثبت في طريقهم اتباع الرجال على انحراف، وحاشاهم من ذلك، بل **اتباع الرجال شأن أهل الضلال** " [2].

والحاصل أن صاحب الفضل والكرامة ليس معصوما، فلا ينبغي أن يكون للكرامات – إن ثبتت – مدخل في تمييز صحيح الأقوال من فاسدها،

---

(1) قال ابن السبكي: الكرامة لا توجب عصمةَ الولي ولا صدقَه في كل الأمور، وقد سئل شيخ الطريقة ومقتدى الحقيقة أبو القاسم الجنيد رحمه الله: أيزني الولي ؟ فقال: ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴾. طبقات الشافعية الكبرى 318/2

(2) الاعتصام 318/3 – 322

لأن المختلفين في مسائل من الفروع والأصول قد يُثبت النقل الصحيح حصول كرامات لهم، وذلك أن المجتهد يدور بين الأجر والأجرين، وخطؤه مغفور كما هو معلوم.

وقد قال الذهبي في ترجمة الإمام عبد القادر الجيلاني الحنبلي: " قال شيخنا أبو الحسين اليونيني: سمعت الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول: ما نُقلت إلينا كرامات أحد بالتواتر إلا الشيخ عبد القادر، فقيل له: **هذا مع اعتقاده**[1]، فكيف هذا ؟ قال: لازم المذهب ليس بمذهب " [2].

وعليه ينبغي أن يكون محل النظر الأقوالَ لا الرجال.

قال الزركشي: "إنا لا ننظر إلى القائلين وإنما ننظر إلى الأقوال ومآخذها" [3].

وقال ابن جماعة: " لا تنظر إلى من قال وانظر إلى ما قال " [4].

وقال الملا علي القاري: " انظر إلى ما قال ولا تنظر إلى من قال إن كنت من أهل العلم والحال " [5].

---

(1) قال الذهبي: يشير إلى إثباته صفةَ العلو ونحو ذلك، ومذهب الحنابلة في ذلك معلوم، يمشون خلف ما ثبت عن إمامهم – رحمه الله – إلا من يشذ منهم، وتوسع في العبارة. سير أعلام النبلاء 443/20

(2) تاريخ الإسلام للذهبي 92/39، وانظر الوافي بالوفيات للصفدي 27/19

(3) المنثور في القواعد 135/2

(4) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص 122)

(5) الرد على القائلين بوحدة الوجود (ص 67)

وقال ابن الجوزي: " أما العالم المتمكن فإنه لا يهوله قولُ مُعظَّم " [1].

وقال أيضا: " اعلم أن المقلد على غير ثقة فيما قلَّد فيه، **وفي التقليد إبطالُ منفعة العقل**[2]، لأنه إنما خُلق للتأمل والتدبر، وقبيحٌ بمن أُعطي شمعةً يستضيء بها أن يطفئها ويمشي في الظلمة، واعلم أن عموم أصحاب المذاهب يَعظُم في قلوبهم الشخصُ فيتبعون قوله من غير تدبر بما قال، وهذا عينُ الضلال لأن **النظر ينبغي أن يكون إلى القول لا إلى القائل**، كما قال علي ﷺ للحارث بن حوط – وقد قال له: أتظن أنا نظن أن طلحة والزبير كانا على باطل – فقال له: « يا حارثُ إنه ملبوس عليك، إن الحق لا يعرف بالرجال، اعرفِ الحق تعرفْ أهله »، وكان أحمد بن حنبل يقول: من ضِيق علم الرجل أن يقلد في اعتقاده رجلا، ولهذا أخذ أحمد بن حنبل بقول زيدٍ في الجَد وترك قولَ أبي بكر الصديق ﷺ " [3].

وقال الماوردي: " ربما غلا بعض الأتباع في عالمهم حتى يروا أن قوله دليل وإن لم يستدل، وأن اعتقاده حجة وإن لم يحتج، فيفضي بهم الأمر إلى التسليم له فيما أخذ منه، فلا يبعد أن تبطل تلك المقالة إن انفردت أو يخرج أهلها من عداد العلماء فيما شاركت، لأنه قد لا يرى لهم من يأخذ عنهم ما

(1) تلبيس إبليس (ص 190)

(2) كان الإمام ابن الحداد شيخ المالكية وصاحب سحنون يذم التقليد ويقول: هو من نقص العقول، أو دناءة الهمم. سير أعلام النبلاء 206/14

(3) تلبيس إبليس (ص 74)

كانوا يرونه لمن أخذوا عنه فيطالبهم بما قصروا فيه فيضعفوا عن إبانته، ويعجزوا عن نصرته، فيذهبوا ضائعين ويصيروا عجزة مضعوفين " [1].

وقال الشوكاني: " من حق الإنصاف ولازم الاجتهاد أن لا يحسن الظن أو يسيئه بفرد من أفراد أهل العلم على وجهٍ يُوجب قبولَ ما جاء به أو ردَّه من غير إعمال فكرٍ وإمعان نظر وكشفٍ وبحثٍ، فإن هذا **شأنُ المقلدين وصنيعُ المتعصبين** وإن غرته نفسه بأنه من المنصفين " [2].

وقال الشيخ محمد الغزالي: " يجب أن نبحث عن الحق، ونجتهد في الوصول إليه، فإذا عرفناه عرفنا الرجال على ضوئه، وصادقناهم أو خاصمناهم على أساسه، إن المسلم الصادق هو الذي يعرف الرجال بالحق، أما أولئك الذين يعرفون الحق بالرجال ويثقون في أي كلام يلقى إليهم لأنه صادر عن فلان أو فلان، فهُم أبعد الناس من فهم الإسلام، بل هم آخر من يقدم للإسلام خيرا أو يحرز له نصرا... وافْقَه أيها المسلم كلمةَ الإمام مالك بن أنس: " كل امرئ يؤخذ منه ويرد عليه إلا صاحبَ هذا المقام " (يعنى رسول الله ﷺ) " [3].

---

(1) أدب الدنيا والدين (ص 69)

(2) أدب الطلب (ص 154)

(3) الفساد السياسي (ص 72)

قال أبو البركات الآلوسي: " اللبيب من ينتزع الحق من كل كلام عالما بأن معدن الذهب الرغام، وفي المثل: « ليس لِقِدَم العهد يَفضُل القائل، ولا لحداثته يُهتضم المصيب في المحافل » " [1].

وقد نقل الشيخ جمال الدين القاسمي عن الأمير عبد القادر الحسني الجزائري ثم الدمشقي من مقدمة كتابه « ذكرى العاقل وتنبيه الغافل » ما نصه: " اعلموا أنه يلزم العاقلَ أن ينظر في القول ولا ينظر إلى قائله، فإن كان القول حقا قَبِله سواء كان قائله معروفا بالحق أو الباطل، فإن الذَّهب يُستخرج من التراب والنرجس من البصل والترياق من الحيات ويجتنى الورد من الشوك، فالعاقل يعرف الرجال بالحق ولا يعرف الحق بالرجال، والكلمةُ من الحكمة ضالةُ العاقل يأخذها من عند كل مَن وجدها عنده سواء كان حقيرا أو جليلا، وأقلُّ درجات العالم أن يتميز عن العامي بأمور، منها أنه لا يعاف العسل إذا وجده في مِحْجَمَة الحجام ويعرف أن الدم قذر لا لكونه في المحجمة ولكنه قذر في ذاته فإذا عدمت هذه الصفة في العسل فكونه في ظرف الدم المستقذر لا يكسبه تلك الصفة ولا يوجب نفرة عنه، وهذا وهم باطل غلب على أكثر الناس، فمهما نُسب كلام إلى قائل حَسُن اعتقادهم فيه قَبِلوه وإن كان القول باطلا، وإن نسب القول إلى من ساء فيه اعتقادهم ردوه وإن كان حقا، ودائما يعرفون الحق بالرجال ولا يعرفون الرجال بالحق، وهذا غاية الجهل والخسران، فالمحتاج إلى الترياق إذا هربت نفسه منه حيث علم أنه مستخرج من حية جاهلٌ، فيلزم تنبيهه على أن نفرته جهلٌ محض وهو سبب

(1) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (ص 651)

حرمانه من الفائدة التي هي مطلوبة، فإن العالم هو الذي يسهل عليه إدراك الفرق بين الصدق والكذب في الأقوال وبين الحق والباطل في الاعتقادات وبين الجميل والقبيح في الأفعال، لا بأن يكون مُلتبِسا عليه الحق بالباطل والكذب بالصدق والجميل بالقبيح، ويصير يتبع غيره ويقلده فيما يعتقد وفيما يقول، فإن هذه ما هي إلا صفات الجهال " [1].

وما أحسن قول ابن القيم في حق أبي إسماعيل الأنصاري: " شيخ الإسلام[2] حبيبنا ولكن الحق أحب إلينا منه " [3].

وقال أرسطو: " أحب أفلاطون وأحب الحق، ولكني أوثر حب الحق على حب أفلاطون " [4].

ومن جميل كلام بعض العلماء: " أُحِب الحق وأحب فلانا ما اجتمعا، فإذا افترقا كان الحق أحبَّ إليَّ من فلان " [5].

وقد قال أرسطو لما خالف أستاذَه أفلاطون: " تخاصم الحق وأفلاطون،

---

(1) قواعد التحديث للقاسمي (ص 372 - 373)

(2) قال الملا علي القاري: نديم الباري الشيخ عبد الله الأنصاري الحنبلي قدس الله تعالى سره الجلي، وهو شيخ الإسلام عند الصوفية حال الإطلاق بالاتفاق اهـ. من مرقاة المفاتيح 2778/7

(3) مدارج السالكين 394/3، وقال أيضا 37/2: شيخ الإسلام حبيب إلينا والحق أحب إلينا منه، وكل من عدا المعصوم فمأخوذ من قوله ومتروك.

وقال الشيخ بكر أبو زيد في النظائر (ص 291): " قاله ابن تيمية في أبي إسماعيل الهروي كما في مدارج السالكين " ، ولعله سبق قلم، فالقائل ابن القيم.

(4) تمهيد للفلسفة لمحمود حمدي زقزوق (ص 247)

(5) النظائر للشيخ بكر أبو زيد (ص 284)، وقال: انظر: مقدمة تحقيق تلخيص المتشابه 22/1

وكلاهما صديق لي والحق أصدق منه " [1].

ومن درر ما سطره سيد قطب قولُه: " إن منهج الله ثابت وقيمه وموازينه ثابتة، والبشر يَبعُدون أو يقربون من هذا المنهج، ويخطئون ويصيبون في قواعد التصور وقواعد السلوك، ولكن ليس شيء من أخطائهم محسوبا على المنهج ولا مغيرا لقيمه وموازينه الثابتة، وحين يخطئ البشر في التصور أو السلوك فإنه يصفهم بالخطأ، وحين ينحرفون عنه فإنه يصفهم بالانحراف، ولا يتغاضى عن خطئهم وانحرافهم مهما تكن منازلهم وأقدارهم، ولا ينحرف هو ليُجاريَ انحرافهم. ونتعلم نحن من هذا أن تبرئة الأشخاص لا تساوي تشويه المنهج، وأنه من الخير للأمة المسلمة أن تبقى مبادئ منهجِها سليمةً ناصعة قاطعة، وأن يوصف المخطئون والمنحرفون عنها بالوصف الذي يستحقونه – أيا كانوا – وألا تبرر أخطاؤهم وانحرافاتهم أبدا بتحريف المنهج وتبديل قيمه وموازينه، فهذا التحريف والتبديل أخطر على الإسلام من وصف كبار الشخصيات المسلمة بالخطأ أو الانحراف، **فالمنهج أكبر وأبقى من الأشخاص** " [2].

وقد عدَّ الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور من أسباب تأخر التعليم خصوصا ما هو أشد تعلقا بتونس ومجاوريها " سلب العلوم والتعليم حرية

(1) قواعد التحديث للقاسمي (ص 300)

(2) في ظلال القرآن 533/1

النقد الصحيح **في المراتب العالية وما يقرب منها**[1]، قال: وهذا خلل بالمقصد من التعليم، وهو إيصال العقول إلى درجة الابتكار، ومعنى الابتكار أن يصير الفكر متهيئا لأن يبتكر المسائل ويوسع المعلومات كما ابتكرها الذين من قبله، فيتقدم العلم وأساليبه، ولا يكون ذلك إلا بإحداث قوة حاكمة في الفكر تميز الصحيح من العليل مما يلقى إليه. ولهذا الغرض انتخبت في عصور النهضة لكل أمة طريقة التعليم البحثي النظري، وهذه طريقة المتقدمين من المسلمين، فإنهم ما كانوا يتابعون رأيا إلا بعد اتضاح دليله، وما كان تعلمهم لعلوم أساتذتهم ومتابعتهم لأقوالهم إلا ليجعلوها أصولا يبنون عليها ما يحدثونه، اقتصادا في الوقت وتقليلا للمسافة، ثم أصيب التعليم الإسلامي في عصور الانحطاط بشيء من سلب حرية النقد، وأصبحت متابعة كلِّ ما يكتب فكرةً سائدة في أهل العلم، نعم إنها تضعف وتقوى في جهات " [2].

وقد دَوَّن الشيخ حسن البنا في « مذكراته » ما انطبع في ذهنه من حسن معاملة شيخه له وسعة صدره وفتحه باب البحث والنظر والنقد له، فقال: " ولست أنسى مناقشاتي الطويلة مع أستاذنا الشيخ عبد الفتاح أبو علام، أستاذ الشريعة والتفسير والحديث في المدرسة، حول ما يثار من

---

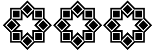
(1) قال ابن عاشور: نحن نرى أن لا يقع النقد إلا في الدروس العالية، أما التلامذة المبتدئون والمتوسطون في أول الرتبة فإنا نلقي إليهم القواعد، وما كان من رأي فيه نظر ننقحه ونلقيه إليهم من غير إشعار بما كان فيه من خلل وكيف وقع تنقيحه، حتى إني كنت أصرفهم عن سرد الشرح – مثلا – متى علمت أن في ذلك الموضع ما لا يصلح تلقيه. أليس الصبح بقريب (ص 111)

(2) أليس الصبح بقريب (ص 109)

اعتراضات على الطرق والأولياء والصوفية، وكان الرجل يبتسم في النهاية، ويشجعني على طاعة الله ويوصيني بالدراسة العميقة، وإطالة النظر في أسرار التشريع الإسلامي وتاريخه، وتاريخ المذاهب والفرق والطوائف، لينكشف لي وجه الحق، و**الحقيقةُ بنت البحث**. ومع اختلافنا في الرأي في كثير من الأحيان فقد كنت أشعر بعاطفة الأستاذ تغمرني، ورغبته الصادقة في حسن توجيهي، فكنت أحبه وأقدره، ولا يتجاوز النقد حد الإدلاء بالحجة، والرغبة في تعرف الحق " [1].

وقد ذكر الشيخ يوسف القرضاوي أن النظرة الموضوعية إلى المواقف والأشياء والأقوال والأعمال، بِغَضِّ النظر عن الأشخاص، من أبرز سمات الروح العلمية التي شكل فقدانها أحد المعوقات التي تقف دون وصول الحركة الإسلامية إلى تحقيق غاياتها[2].

فانظر أخي كيف أن هذا الداء يؤثر في العلم والعمل، نسأل الله تعالى أن يعافينا منه ومن كل داء يصيبنا في العلم والعمل.



(1) مذكرات الدعوة والداعية

(2) انظر: الحل الإسلامي فريضة وضرورة (ص 252)

المقدمة السادسة:
في التحذير من آفة التعصب واتباع الهوى

لا ريب أن لطلب العلم جملةً من الآفات، من أشدها ضررا على الطالب آفةُ التعصب، نسأل الله السلامة.

والتعصب كما قال السعد التفتازاني: " هو عدم قبول الحق عند ظهور الدليل بناء على ميل إلى جانب " [1].

وجاء في « الموسوعة العربية العالمية »: " التعصب: تشكيل رأيٍ ما دون أخذ وقت كاف أو عناية للحكم عليه بإنصاف، وقد يكون هذا الرأي إيجابيا أو سلبيا، ويتم اعتناقه دون اعتبار للدلائل المتاحة " [2].

وقال الشيخ محمد الغزالي: " التعصب الكريه أن يَجْمُد المرء على فكرة وصلت إليه بطريقةٍ ما، فلا يقبل لها مناقشة، ويرفض أن ينظر في أي رأي آخر يُعرَض عليه، بل إنه قد يعجز عن استبانة الرأي الآخر وما قد يكون فيه من صواب أو خطأ، لأن عقله استغلق، فلا يتحمل جديدا ولا مزيدا " [3].

---

(1) التلويح 99/2

(2) الموسوعة العربية العالمية / التعصب

(3) الحق المر

وقد قال رسول الله ﷺ: « من نصر قومه على غير الحق فهو كالبعير الذي رُدِّي، فهو يُنزَع بذنبه[1] » [2].

قال الخطابي: " معناه أنه قد وقع في الإثم وهلك كالبعير إذا تردى في بئر فصار يُنزَع بذنبه ولا يقدر على الخلاص " [3].

وقال الإمام الغزالي: " التعصب سبب يرسخ العقائد في النفوس، **وهو من آفات علماء السوء،** فإنهم يبالغون في التعصب للحق وينظرون إلى المخالفين بعين الازدراء والاستحقار، فتنبعث منهم الدعوى بالمكافأة والمقابلة والمعاملة، وتتوفر بواعثهم على طلب نصرة الباطل، ويقوى غرضهم في التمسك بما نسبوا إليه، **ولو جاءوا من جانب اللطف والرحمة والنصح في الخلوة لا في معرض التعصب والتحقير لأنجحوا فيه،** ولكن لما كان الجاه لا يقوم إلا بالاستتباع ولا يستميل الأتباعَ مثلُ التعصب واللعن والشتم للخصوم، اتخذوا التعصب عادتَهم وآلتهم و**سمَّوه ذبا عن الدين ونضالا عن المسلمين،** وفيه على التحقيق هلاك الخلق ورسوخ البدعة في النفوس " [4].

ويقول الغزالي أيضا: " ترى المبتدع العامي يمكن أن يزول اعتقاده باللطف في أسرع زمان إلا إذا كان نشؤه في بلد يظهر فيها الجدل والتعصب، فإنه لو اجتمع عليه الأولون والآخرون لم يقدروا على نزع البدعة من صدره،

---

(1) أي: يجر من ورائه. عون المعبود 18/14

(2) رواه أبو داود من حديث عبد الله بن مسعود، وصححه الألباني.

(3) عون المعبود لمحمد شمس الحق العظيم آبادي 18/14

(4) إحياء علوم الدين 40/1 - 41

بل الهوى والتعصب وبغض خصوم المجادلين وفرقة المخالفين يستولي على قلبه ويمنعه من إدراك الحق[1]، حتى لو قيل له: هل تريد أن يكشف الله تعالى لك الغطاء ويعرفك بالعيان أن الحق مع خصمك لكره ذلك خيفةً من أن يفرح به خصمه، وهذا هو **الداء العضال الذي استطار في البلاد والعباد**، وهو نوع فساد أثاره المجادلون بالتعصب " [2].

وقال ابن الوزير: " ومن أعجب العجائب: دعوى المقلدين للمعارف، ودعوى المتعصبين للإنصاف، **وأمارة ذلك أنك تجد العوالم الكثيرة في لطائف المعارف المختلَفِ فيها على رأي رجل واحد** من القدماء في الأمصار العديدة والأعصار المديدة، فلو كانوا في ترك التقليد كالأوائل لاشتد اختلافهم في الدقائق ولم يتفقوا على كثرتهم وطول أزمانهم وتباعد بلدانهم واختلاف فطنهم، كما قضت بذلك العوائد العقلية الدائمة، ولو كان الجامع لفرقتهم مع كثرتهم هو الوقوف على الحقائق في تلك الدقائق لكانوا أكثر من مشايخهم الأقدمين علما وتحقيقا وإنصافا وتجويدا، لكن المعلوم خلاف ذلك، فإياك أن تسلك هذه المسالك، فإن نشأة الإنسان على ما عليه أهل شارعه وبلده وجيرانه وأترابه صنيعُ أسقط الناس هِمَّةً وأدناهم مرتبة، فلم يعجز عن ذلك صبيانُ النصارى واليهود ولا رباتُ القدود والنهود المستغرقات في تمهيد

---

(1) قال الذهبي: فبالله كيف يكون حال من نشأ في إقليم، لا يكاد يشاهد فيه إلا غاليا في الحب، مفرطا في البغض، ومن أين يقع له الإنصاف والاعتدال. سير أعلام النبلاء 128/3

(2) إحياء علوم الدين 97/1

المهود، وهذه هذه، فأَعْطها حقَّها وانظر لنفسك وانجُ بها " [1].

وقال ابن تيمية: " من تعصب لواحد بعينه من الأئمة دون الباقين فهو بمنزلة من تعصب لواحد بعينه من الصحابة دون الباقين، كالرافضي الذي يتعصب لعليٍّ دون الخلفاء الثلاثة وجمهورِ الصحابة، وكالخارجي الذي يقدح في عثمان وعلي رضي الله عنهما، **فهذه طرق أهل البدع والأهواء** الذين ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أنهم مذمومون خارجون عن الشريعة والمنهاج الذي بعث الله به رسولَه، **فمن تعصب لواحد من الأئمة بعينه ففيه شبه من هؤلاء**، سواء تعصب لمالك أو الشافعي أو أبي حنيفة أو أحمد أو غيرهم، ثم غاية المتعصب لواحد منهم أن يكون جاهلا بقدره في العلم والدين وبقدر الآخرين، فيكون جاهلا ظالما، والله يأمر بالعلم والعدل، وينهى عن الجهل والظلم، قال تعالى: ﴿ وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ● لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ ﴾ إلى آخر السورة، وهذا أبو يوسف ومحمد أتبع الناس لأبي حنيفة وأعلمهم بقوله، وهما قد خالفاه في مسائل لا تكاد تحصى لما تبين لهما من السنة والحجة ما وجب عليهما اتباعه، وهما مع ذلك معظمان لإمامهما لا يقال فيهما: مذبذبان، بل أبو حنيفة وغيره من الأئمة يقول القول ثم تتبين له الحجة في خلافه فيقول بها ولا يقال له: مذبذب، فإن الإنسان لا يزال يطلب العلم والإيمان فإذا تبين له من العلم ما كان خافيا عليه اتبعه، وليس هذا مذبذبا، بل هذا مهتد زاده الله هدى، وقد قال تعالى: ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾، فالواجب على كل مؤمن موالاة المؤمنين وعلماء

---

(1) إيثار الحق على الخلق (ص 27 - 28)

المؤمنين، وأن يقصد الحق ويتبعه حيث وجده، ويعلم أن من اجتهد منهم فأصاب فله أجران ومن اجتهد منهم فأخطأ فله أجر لاجتهاده وخطؤُه مغفور له " [1].

وقال العز بن عبد السلام: " ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلِّدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعا ومع هذا يقلده فيه، ويترك مَن شهد الكتابُ والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه، جمودا على تقليد إمامه، بل يتحلل لدفع ظواهر الكتاب والسنة، ويتأولهما بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالا عن مُقَلَّده. وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس فإذا ذُكِر لأحدهم خلافُ ما وَطَّن نفسه عليه تعجب غاية التعجب من غير استرواح إلى دليل بل لما ألفه من تقليد إمامه حتى ظن أن الحق منحصر في مذهب إمامه، ولو تدبره لكان تعجبه من مذهب إمامه أولى من تعجبه من مذهب غيره، فالبحث مع هؤلاء ضائع مُفضٍ إلى التقاطع والتدابر من غير فائدة يجديها. وما رأيت أحدا منهم رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق في غيره بل يُصِر عليه مع علمه بضعفه وبعده، فالأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه قال: لعل إمامي وقف على دليل لم أقف عليه ولم أهتد إليه، ولم يعلم المسكين أن هذا مقابَلٌ بمثله، ويَفْضُل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائح. فسبحان الله ما أكثر من أعمى التقليد بصره حتى حمله على مثل ما ذكرته، وفقنا الله لاتباع الحق أين ما كان وعلى لسان من ظهر، وأين هذا من مناظرة السلف

(1) مجموع الفتاوى 22/252 - 253

ومشاورتهم في الأحكام ومسارعتهم إلى اتباع الحق إذا ظهر على لسان الخصم، وقد نُقل عن الشافعي رحمه الله أنه قال: ما ناظرت أحدا إلا قلت: اللهم أَجْرِ الحق على قلبه ولسانه، فإن كان الحق معي اتبعني وإن كان الحق معه اتبعته " [1].

وقال التاج السبكي في « معيد النعم ومبيد النقم » يخاطب أهلَ المذاهب الأربعة: " وأما تعصبكم في فروع الدين وحملُكم الناسَ على مذهب واحد فهو الذي لا يقبله الله منكم، ولا يحملكم عليه إلا محض التعصب والتحاسد، ولو أن الشافعي وأبا حنيفة ومالكا وأحمد أحياء يرزقون لشددوا النكير عليكم وتبرءوا منكم فيما تفعلون " [2].

وقال ابن مفلح: " قال ابن الجوزي في كتابه « السر المصون »: رأيت جماعة من المنتسبين إلى العلم يعملون عمل العوام، فإذا صلى الحنبلي في مسجد شافعي ولم يجهر غضبت الشافعية، وإذا صلى شافعي في مسجد حنبلي وجهر غضبت الحنابلة، وهذه مسألة اجتهادية، والعصبية فيها مجرد هوى يمنع منه العلم[3]، قال ابن عقيل: رأيت الناس لا يعصمهم من الظلم إلا العجز. ولا أقول العوام، بل العلماء، كانت أيدي الحنابلة مبسوطةً في أيام

---

(1) قواعد الأحكام في مصالح الأنام 2/274 - 275

(2) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للحطاب 1/26

(3) قال المعلق على « الفروع »: جاء في "ط" عند هذه الكلمة: "لعل ذلك في الجهر بالنية في الصلاة". قال زهران: بل لعله يريد الجهر بالبسملة والله أعلم.

ابن يوسف[1]، فكانوا يتسلطون بالبغي على أصحاب الشافعي في الفروع، حتى لا يمكنوهم من الجهر والقنوت، وهي مسألة اجتهادية، فلما جاءت أيام النِّظَام[2] ومات ابن يوسف وزالت شوكة الحنابلة استطال عليهم أصحاب الشافعي استطالة السلاطين الظلمة، فاستعدوا بالسجن، وآذوا العوام بالسعايات والفقهاء بالنبز بالتجسيم، قال: فتدبرت أمر الفريقين، فإذا بهم **لم تَعمَل فيهم آدابُ العلم**، وهل هذه الأفعال إلا أفعال الأجناد يصولون في دولتهم، ويَلزمون المساجد في بطالتهم، انتهى ما ذكره ابن الجوزي " [3].

وقال صديق حسن خان في كتابه « هداية السائل إلى أدلة المسائل »: " قد فتح باب التقليد والتمذهب عداوات وتعصبات قَلَّ من سَلِم منها إلا من عصمه الله تعالى " [4].

ولا شك أن الطالب إذا عوفي من هذا المرض العضال فتح العلم له من الأبواب ما حجبه التعصب عن غيره، وكان أقرب إلى بلوغ الحق والصواب.

قال ابن القيم: " إذا قوبل بين الآراء المختلفة والأقاويل المتباينة وعُرِضت على الحاكم الذي لا يجور وهو كتاب الله وسنة رسوله، وتجرد الناظر عن

---

(1) هو: أبو منصور، عبد الملك بن محمد بن يوسف البغدادي، كان متعصبا للسنة، قد كفى عامة العلماء والصلحاء "ت 460هـ". "السير" 333/18.

(2) هو: أبو علي، الحسن بن علي إسحاق الطوسي، نظام الملك، الوزير الكبير، كان شافعيا أشعريا، وكان فيه خير وتقوى، وميل إلى الصالحين. "ت 485هـ". "السير" 94/19.

(3) الفروع 22/3 - 23

(4) جلاء العينين للآلوسي (ص 68)

التعصب والحمية واستفرغ وسعه وقصد طاعة الله ورسولِه فقَلَّ أن يخفى عليه الصواب من تلك الأقوال وما هو أقرب إليه والخطأ وما هو أقرب إليه " [1].

وقال الشوكاني: " إذا وطنت نفسك على الإنصاف وعدم التعصب لمذهب من المذاهب ولا لعالم من العلماء فقد فُزت بأعظم فوائد العلم ورَبِحْت بأنفَس فرائده " [2].

فرحم الله ابن القيم حيث يقول: " عادتنا في مسائل الدين كلها دقها وجلها أن نقول بموجبها ولا نضرب بعضها ببعض، ولا نتعصب لطائفة على طائفة، بل نوافق كل طائفة على ما معها من الحق ونخالفها فيما معها من خلاف الحق، لا نستثني من ذلك طائفة ولا مقالة، نرجو من الله أن نحيا على ذلك ونموت عليه ونلقى الله به، ولا حول ولا قوة إلا بالله " [3].

قلت: وبما قاله ابن القيم أقول وبه أدين والله الموفق.

ثم زيادةً على سببي التعصب الذين ذكرهما صديق حسن خان وهما التمذهب والتقليد، فإن ضيق العطن وقلة العلم بمقالات الناس من أسباب ترسيخ مرض التعصب، يقول الشيخ محمد الغزالي: " وهذا التعصب على دمامته تمكن معالجته، لأن **أساسه الجهل**، ومع كثرة التعريف والتوضيح، يمكن أن يلين الجامح " [4].

---

(1) الصواعق المرسلة 517/2

(2) أبجد العلوم 192/1

(3) طريق الهجرتين (ص 582)

(4) الحق المر

ويقول الأستاذ عبد الكريم بكار: " **الجهل سبب رئيس بين أسباب التعصب**، إذ إن الشخص أو الجماعة أو القبيلة أو الحزب حين يجهل حقيقة ما عليه الآخرون، فإنه يقع بسهولة فريسةً لأحاديث المجالس غير الموثوقة والمتحاملة، كما يقع فريسة للدعاية المضادة، وتدل بعض الدراسات على أن الناس كلما عرفوا أكثر وأكثر عن بعضهم خفت حدة التعصب لديهم، وذلك لأن تلك المعرفة تُظهر لهم زيفَ الشائعات المغرضة التي يتداولونها عن بعضهم من غير أيِّ تثبت " [1].

ولا شك أن التعصب كانت له آثاره السيئة التي أثرت على الحركة العلمية في البلاد الإسلامية، وفي هذا يقول الأستاذ خالد كبير علال: "التعصب المذهبي كانت مظاهره في الحياة العلمية كثيرةً وعميقة – خلال العصر الإسلامي – أوصلت الطوائف الإسلامية إلى المبالغة والغلو في أئمتهم ومذاهبهم وعقائدهم، والتعمد في رواية الأكاذيب وتحريف الأخبار، والتضييق على كثير من العلماء وإذائهم، انتصارا لطوائفهم ومذاهبهم، وتعصبا على مخالفيهم، فأصبح التعصب المذهبي الأرضية الأساسية التي قامت عليها الحياة العلمية بمؤسساتها وطلابها، وعلمائها وتراثها الفكري" [2].

ويقول الأستاذ عبد الكريم بكار: " وهذا المرض والذي هو «التعصب» يشكل عائقا أساسيا أمام كل أشكال التقارب بين الأفراد والجماعات

---

(1) مقال بعنوان "التعصب (3)" / مقالات وبحوث الأستاذ عبد الكريم بكار، جمعها علي بن نايف الشحود.

(2) التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي

والشعوب والمؤسسات، وذلك لأنه يكرس أسباب الفرقة، ويهدم ما هو موجود من أركان اللقاء والوحدة والتعاون " [1].

ثم ينبغي لنا أن نعلم أن " التعصب ليس شيئا وراثيا، لكنه يكتسب، ويُتعلم من البيئة المحيطة، وهذا يعني أن الإنسان كما يتعلم التعصب، يمكنه أن يتعلم التساهل والتسامح، وقد دلت الكثير من البحوث والدراسات على أن الشعوب والجماعات تتغير اتجاهاتها عبر الأجيال، كما تتغير أنماط التفكير لديها، فالإنسان كائن يتعلم باستمرار، لكن الخلاص من العيوب لا يتم عن طريق المصادفة، وإنما عن طريق القصد والتخطيط والمجاهدة " [2].

كما قال النبي ﷺ: " تداووا، فإن الله لم يُنزِل داءً إلا أنزل له شفاءً عَلِمه من علمه وجَهِله من جهله " [3]، وقد وعد الله بالهداية لمن لازم المجاهدة، قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾.

ولا بد في خاتمة هذه المقدمة من التنبه إلى أن " الاستمساك بالحق، والثبات عليه، والإصرار على نصرته، ورفض التهاون فيه أو التنازل عنه أو المساومة عليه، ليس جمودا ولا تعصبا، بل هو مقتضى الإيمان والإسلام، وإنما الجمود والتعصب حقا هو التعصب للأشكال لا للحقائق، وللأشخاص لا للمبادئ، وللأسماء لا للمسميات " [4].

---

(1) مقال بعنوان "التعصب (1)" / مقالات وبحوث الأستاذ عبد الكريم بكار، جمعها علي بن نايف الشحود.

(2) المصدر السابق

(3) رواه أحمد، وصححه شعيب الأرنؤوط.

(4) الحل الإسلامي فريضة وضرورة للشيخ يوسف القرضاوي (ص 251)

المقدمة السابعة:
في التحري في النقل وخطورة التقول على العلماء

فقد قال رسول الله ﷺ: «كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع»[1].

وقال ﷺ: « بئس مطية الرجل زعموا »[2]، قال الدهلوي: " يريد كراهية أن يذكر الأقاويل من غير تثبت "[3].

وقال رسول الله ﷺ: « من قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله رَدْغة الخَبال حتى يخرج مما قال، وفي رواية: حتى يأتي بالمخرج مما قال »[4].

وفي حديث آخر: « قالوا: يا رسول الله وما ردغة الخبال ؟ قال: عصارة أهل النار »[5].

وقال رسول الله ﷺ: « من رمى مسلما بشيء يريد شينه به حبسه الله على جسر جهنم حتى يخرج مما قال »[6].

وقال أيضا ﷺ: « إن من أربى الربا الاستطالة في عرض المسلم بغير حق »[1].

---

(1) رواه أبو داود وابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة، ورواه مسلم في مقدمة صحيحه بلفظ: بحسب المرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع. وقد صححه الحافظ في الفتح 407/10.

(2) رواه أحمد وأبو داود عن أبي مسعود الأنصاري، وصححه الألباني.

(3) حجة الله البالغة 312/2

(4) رواه أبو داود من حديث ابن عمر، وصححه الألباني.

(5) رواه ابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو، وصححه الألباني.

(6) رواه أبو داود من حديث معاذ بن أنس الجهني، وحسنه الألباني.

قال الشيخ جمال الدين القاسمي: " أرى من واجب كل من يؤَرِّخ مذهب قوم، وكل من يناقش فرقة ما في مذهبها، أن ينقل آراءها عن كتب علمائها الثقات، ويقوم بالعزو إلى مآخذها ومصادرها، لتكون النفس في طمأنينة مما يَريبها إن لم يُعنَ بهذا الواجب – هذا كله **إذا أمكن الظفر بكتبها نفسها، وآرائها التي دونتها رجالها**، - وإلا فعلى النَّهِم بتعرف الحقائق أن يَأثر عن كتب الأئمة المحققين ما أثروه، ويبني على ما بنوه، **مع التحري والتيقظ**، وما على باذل جهده من مَلام.

وبالجملة فلا بد من السند في قبول ما يُعزى ويروى إلى تلك الفرقة، فإما عن أسفارها أو عن إمام ثقة أثر عنها، وأما رمي فرقة برأيٍ ما بدعوى أنه قيل عنها ذلك أو يقال، فمما لا يقام له وزن في الصحة والاعتماد، فلا يُتعانى في رده أو مناقشته، وهذه **القاعدة** يجب أن تؤخذ دستورا وأمرا عاما في كل ما يؤثر ويُنقل، وأصلُها مما نبه عليه أئمة الرواية عليهم الرحمة والرضوان، إذ لم يقبلوا الأثر إلا بعد معرفة راويه وضبطه وثقته وعدالته، إذ ليس من السهل تشريع أمر إيجابا أو حظرا، تحليلا أو تحريما، بل أمامه ما أمامه من بذل غاية الوسع، ونهاية الجهد، في تعرف مورده ومصدره تحريا للحق، واحتياطا للصواب، وهكذا في كل ما يؤثر من الأقوال والآراء، سواء كانت في الأصول أو الفروع أو اللغات أو الأقاصيص، ودليل هذا الأصل آية ﴿وَلَا

---

(1) رواه أحمد وأبو داود من حديث سعيد بن زيد، وقال الهيثمي في المجمع 274/8: رجال أحمد رجال الصحيح غير نوفل بن مساحق وهو ثقة. وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح، وصححه الألباني.

تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾، وآية ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾.

إذا عُرف هذا تبين أن **التساهل في الحكاية والنقل لا يقول به المحققون**، ويربأون بأنفسهم عن الخوض فيه، وإنما **يستروح به المتعصبون والمندفعون وراء كل ناعق**، أو **المقلدون** بدون تمحيص ونقد.

... وممن نبه على ما وقع من تساهل بعض المؤلفين الإمام فخر الدين الرازي في رسالته التي جمعها في المسائل الواقعة له في رحلته إلى ما وراء النهر، فقد قال في المسألة العاشرة ما مثاله: كتاب الملل والنحل للشهرستاني كتاب حكى فيه مذاهب أهل العالم بزعمه، إلا أنه غير معتمَد عليه، لأنه نقل المذاهب الإسلامية من الكتاب المسمى بالفرق بين الفرق من تأليف الأستاذ أبي منصور البغدادي، قال الرازي: وهذا الأستاذ كان شديد التعصب على المخالفين، فلا يكاد ينقل مذهبهم على الوجه، ثم إن الشهرستاني نقل مذاهب الفرق الإسلامية من ذلك الكتاب، فلهذا السبب وقع الخلل في نقل هذه المذاهب اهـ كلام الرازي "[1].

وقد قال الإمام أبو الحسن الأشعري في مقدمة كتابه « مقالات الإسلاميين »: " رأيت الناس في حكاية ما يحكون من ذكر المقالات ويصنفون في النِّحَل والديانات من بين مُقصِّر فيما يحكيه وغالطٍ فيما يذكره من قول مخالفيه، ومن بين معتمد[2] للكذب في الحكاية **إرادةَ التشنيع على**

---

(1) تاريخ الجهمية والمعتزلة (ص 30 – 32)

(2) كذا في المطبوع، ولعلها (متعمد). زهران

من يخالفه، ومن بين تارك للتقصِّي في روايته لما يرويه من اختلاف المختلفين، ومن بين **من يضيف إلى قول مخالفيه ما يظن أن الحجة تُلزمهم به،** وليس هذا سبيلَ الربانيين ولا سبيلَ الفطناء المميزين " [1].

وقال الأستاذ أبو القاسم القشيري في « شكاية أهل السنة »[2]: " مَن نسب إلى أحد قولا لم يسمعه يقوله ولا أحد حكى أنه سمعه يقول ذلك ولا وجد ذلك في كتبه ولم يقله أحد من أصحابه ولم يناظر عليه أحد ممن ينتحل مذهبه ولا وجد في كتب المقالات لموافق ولا مخالف أن ذلك مذهبه، علم أنه بهتان وكذب، وقد قال الله تعالى في قصة الإفك: ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴾، وهذه مضاهية لتلك، ونعوذ بالله من رِقَّة الدين وقلة الحياء " [3].

وقال الحافظ أبو القاسم ابن عساكر: " اعلم يا أخي - وفقنا الله وإياك لمرضاته - ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته أن لحوم العلماء رحمة الله عليهم مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة، لأن الوقيعة فيهم بما هُم منه براء أمرُه عظيم، والتناول لأعراضهم بالزور والافتراء مرتع وخيم، والاختلاق على من اختاره الله منهم لنعش العلم خلق ذميم، والاقتداء بما مدح الله به قول المتبعين من الاستغفار لمن سبقهم وصف كريم، إذ قال مثنيا

---

(1) مقالات الإسلاميين (ص 1)

(2) هذه الرسالة أورد بعضها الحافظ ابن عساكر في تبيين كذب المفتري، وأوردها بتمامها ابن السبكي في المجلد الثالث من طبقات الشافعية الكبرى من (ص 399) إلى (ص 423)

(3) شكاية أهل السنة / طبقات الشافعية الكبرى 417/3

عليهم في كتابه وهو بمكارم الأخلاق وصدها عليم ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾، والارتكاب لنهي النبي ﷺ عن الاغتياب وسب الأموات جسيم ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ " [1].

وقال الحافظ ابن رجب: " من نسب إلى أئمة الإسلام ما لم يقولوه، أو ما علم أنهم يقولون خلافه، فإنه كاذب يستحق العقوبة على ذلك " [2].

وقد ذكر الشيخ أحمد زروق أنَّ مِن أعظم الكذب بعد الكذب على رسول الله ﷺ " الكذب على العلماء في نقل حكم، أو ما يقتضيه، وإن وافق الحق، قال: لأنَّ للوارث[3] من الحرمة ما للموروث في باب ما ورث عنه" [4].

وقال الشيخ محمد الخضر حسين: " صلاح الأمة في صلاح أعمالها، وصلاح أعمالها في صحة علومها، وصحة علومها أن يكون رجالُها أمناءَ فيما يروُون أو يصفون، فمن تحدث في العلم بغير أمانة فقد مس العلم بقرحة، ووضع في سبيل فلاح الأمة حجر عثرة. لا تخلو الطوائف المنتمية إلى العلوم

---

(1) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص 29 – 30)

(2) الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة / مجموع رسائل ابن رجب 627/2

(3) قال النبي ﷺ: إن **العلماء ورثة الأنبياء** وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر. رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه عن أبي الدرداء، وصححه الألباني.

(4) النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية

من أشخاص لا يطلبون العلم ليتحلوا بأسنى فضيلة، أو لينفعوا الناس بما عرفوا من حكمة، وأمثال هؤلاء لا تجد الأمانةُ في نفوسهم مستقرًّا، فلا يتحرجون أن يرووا ما لم يسمعوا، أو يصفوا ما لم يعملوا، وهذا ما كان يدعو جهابذة أهل العلم إلى نقد الرجال، وتمييز من يسرف في القول ممن يصوغه على قدر ما يعلم، حتى أصبح العلماء على بصيرة من قيمة ما يقرؤونه فلا تخفى عليهم منزلته: من القطع بصدقه أو كذبه، أو رجحان أحدهما على الآخر، أو احتمالهما على السواء " [1].

قال عَلَم السنة أبو نصر السجزي: " الفصل الحادي عشر في الحذر من الركون إلى كل أحد والأخذ من كل كتاب لأن **التلبيس قد كثر والكذب على المذاهب قد انتشر**: اعلموا – رحمنا وإياكم الله سبحانه – أن هذا الفصل من أولى هذه الفصول بالضبط لعموم البلاء وما يدخل على الناس بإهماله، وذلك أن أحوال أهل الزمان قد اضطربت والمعتمد فيهم قد عز، ومن يبيع دينه بعرض يسير أو تحببا إلى من يراه قد كثر، والكذب على المذاهب قد انتشر، فالواجب على كل مسلم يحب الخلاص أن لا يركن إلى كل أحد ولا يعتمد على كل كتاب ولا يُسلم عنانه إلى من أظهر له الموافقة"[2].

هذا وقد توفي الحافظ السجزي سنة أربع وأربعين وأربع مائة (444 هـ)، فكيف بزماننا، اللهم سَلِّمْ.

---

(1) رسائل الإصلاح (13/1) بواسطة كتاب الردود لبكر أبو زيد (ص 305 – 306)

(2) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص 357)

وقال العلامة محمد الطاهر ابن عاشور – بعد ذكره للتفرق والاختلاف الحاصل في العقائد –: " ومن توابع هذا الباب كثرةُ تحريف المخالفين كلامَ مخالفيهم، **وذلك شيء يعسر الاستثناء فيه** " [1].

وهذا الداء هو الذي وَسَّع دائرة الخلاف، قال الشيخ المقبلي في « العَلَم الشامخ »: إنما التجاسر على الرواية وعدم المبالاة هو الذي كثَّر الشقاق وسلَّى عن الوفاق، ولا يخلو مذهب من عدم إنصاف الخصم وإن اختلفوا قلة وكثرة.

يقول الشيخ محمد رشيد رضا – تعليقا على كلام المقبلي –: وفيه الترغيب في **أخذ المذاهب من كتبها لا من أقوال الخصوم لأهلها**[2].

وقد قال ابن دقيق العيد في وجوه دخول الآفة في باب الجرح: "أحدها: وهو شرها، الكلام بسبب الهوى والغرض والتحامل، وهذا مُجانِب لأهل الدين وطرائقهم... وثانيها: **المخالفة في العقائد**، فإنها أوجبت تكفيرَ الناس بعضها لبعض، أو تبديعهم، وأوجبت **عصبيةً** اعتقدوها دينا يتدينون به ويتقربون به إلى الله تعالى، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير أو التبديع " [3].

---

(1) أليس الصبح بقريب (ص 182)

(2) تفسير المنار 44/8

(3) الاقتراح في فن الاصطلاح (ص 57 - 58)

لذلك يقول الإمام أبو شامة: " لا ينبغي أن يُسمع فيمن ثبتت فضيلتُه كلامٌ يُستبشع لعله من صاحب غرض من حسد أو مخالفة في مذهب أو عقيدة " [1].

وقال تاج الدين السبكي: " فلا ينبغي أن يُقبل قول مخالف في العقيدة على الإطلاق إلا أن يكون ثقةً وقد روى شيئا مضبوطا عايَنه أو حقَّقه، وقولُنا مضبوطا، احترزنا به عن رواية ما لا ينضبط من الترهات التي لا يترتب عليها عند التأمل والتحقق شيء، وقولنا عاينه أو حققه، ليخرج ما يرويه عمن غلا أو رخص ترويجا لعقيدته " [2].

وقال الحافظ الذهبي: " ولا ريب أنه لا اعتبار بذم أعداء العالم، فإن الهوى والغضب يحملهم على عدمِ الإنصاف، والقيامِ عليه، ولا اعتبار بمدح خواصه والغلاة فيه، فإن الحب يحملهم على تغطية هناته، بل قد يعدها له محاسن[3]، وإنما العبرة بأهل الورع والتقوى من الطرفين، الذين يتكلمون بالقسط ويقومون لله ولو على أنفسهم وآبائهم " [4].

وقال عماد الدين الواسطي: " من براهين المحق أن يكون عدلا في مدحه، عدلا في ذمه، لا يحمله الهوى عند وجود المراد على الإفراط في المدح،

---

(1) تاريخ الإسلام للذهبي 216/43

(2) طبقات الشافعية الكبرى 24/2

(3) قال علي رضي الله عنه: يَهلِك فيَّ رجلان: مُحب مُطْرٍ يُقرِّظني بما ليس فيَّ، ومبغض مُفْتَرٍ يحمله شنآني على أن يَبْهتَني. الشريعة للآجري 2532/5، وقال مالك بن دينار: مذ عرفت الناس لم أفرح بمدحهم، ولم أكره ذمهم، لأن حامدهم مُفْرِط، وذامهم مُفْرِط. سير أعلام النبلاء 362/5

(4) ذيل تاريخ الإسلام (ص 328 - 329)

ولا يحمله الهوى عند تعذر المقصود على نسيان الفضائل والمناقب وتعديد المساوئ والمثالب، فالمحق في حالتي غضبه ورضاه ثابت على مدح من مدحه وأثنى عليه، ثابت على ذم من ثلبه وحط عليه " [1].

وقال الشوكاني: " ومن جملة الأسباب المانعة من الإنصاف التقليدُ في علم الجرح والتعديل لمن فيه **عصبية** من المصنفين فيه كما يجده اللبيب كثيرا، فإنه إذا تصدى لذلك بعض المصابين بالتقليد كان العدل عنده من يوافقه في مذهبه الذي يعتقده، والمجروح من خالفه كائنا من كان، ومن خفي عليه فلينظر ما في مصنفات الحفاظ بعد انتشار المذاهب وتقيُّد الناس بها، **وكذلك ما في كتب المؤرخين**، فإن الموافقة في المذهب حاملة على ترك التعرض لموجبات الجرح وكتمِ الأسباب المقتضية لذلك، فإن وقع التعرض لشيء منها نادرا أكثرَ المصنفُ من التأويلات والمراوغات والتعسفات الموجبة لدفع كون ذلك الخارج خارجا، وإن كان الكلام على أحوال المخالفات كان الأمر بالعكس من ذلك، فالفضائل مغموطة والرذائل منشورة من غير تأويل ولا إحسان ظن، وبالجملة فالاهتمام في الموافق بذكر المناقب دون المثالب، وفي المخالف بالعكس من ذلك " [2].

وفي كلام الشوكاني إشارة إلى أن هذا الداء قد سرى إلى فن التاريخ أيضا، وقد صرح بهذا ابن خلدون في « مقدمته »، فقال: " فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر

(1) العقود الدرية لابن عبد الهادي (ص 331)

(2) أدب الطلب (ص 116)

حتى تتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نِحلة قَبِلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص، فتقع في قبول الكذب ونقله " [1].

وقال تاج الدين السبكي: " فإن أهل التاريخ ربما وضعوا من أناس ورفعوا أناسا إما لتعصب أو لجهل أو لمجرد اعتماد على نقلِ من لا يوثق به أو غير ذلك من الأسباب، والجهلُ في المؤرخين أكثرُ منه في أهل الجرح والتعديل، وكذلك التعصب، قَلَّ أن رأيتُ تاريخا خاليا من ذلك " [2].

وقال صلاح الدين الصفدي: " نقلت من خط الإمام العلامة الحجة شيخ الإسلام قاضي القضاة تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي ما صورته قال: يشترط في المؤرخ الصدق، وإذا نقل يَعتمدُ اللفظ دون المعنى، وأن لا يكون ذلك الذي نقله أخذه في المذاكرة وكتبه بعد ذلك، وأن يسمي المنقول عنه، فهذه شروط أربعة فيما ينقله " [3].

قال زهران: لكن لا ينبغي أن يحملنا ما ذكرته على سوء الظن بالعلماء، فقد بيَّن ابن الصلاح سِرَّ ذلك في النوع الحادي والستين من علوم الحديث، وهو معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث، فقال: " وقد أخطأ فيه غير واحد على غير واحد، فجرحوهم بما لا صحة له، من ذلك جرح أبي عبد الرحمن النسائي لأحمد بن صالح، وهو إمام حافظ ثقة لا يعلق به جرح، أخرج

---

(1) مقدمة ابن خلدون (ص 46)

(2) طبقات الشافعية الكبرى 22/2

(3) الوافي بالوفيات 56/1

عنه البخاري في صحيحه، وقد كان من أحمد إلى النسائي جفاءٌ أفسد قلبه عليه، وروينا عن أبي يعلى الخليلي الحافظ قال: اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه.

قلت: النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل، وإذا نسب مثله إلى مثل هذا كان وجهه أن عين السخط تبدي مساوئ لها في الباطن مخارجُ صحيحة تعمى عنها بحجاب السخط، **لا أن ذلك يقع من مثله تعمدا** لقدح يعلم بطلانه، **فاعلم هذا فإنه من النكت النفيسة المهمة** " [1].

وقال الشوكاني بإثر كلامه السابق: " **ولا أقول إنهم يتعمدون** الكذب ويكتمون الحق، فهم أعلى قدرا وأشد تورعا من ذلك، ولكن رسخ في قلوبهم حب مذاهبهم فأحسنوا الظن بأهلها فتسبب عن ذلك ما ذكرنا، ولم يشعروا بأن هذا الصنيع من أشد التعصب وأقبح الظلم، بل ظنوا أن ذلك من نصرة الدين ورفع منار المحقين ووضع أمر المبطلين غفلةً منهم وتقليدا " [2].

تنبيه:

من تعمد الكذب والبهت وثبت ذلك بالبينة القاطعة فهذا فاسق ولا كرامة، والعلم الذي مدح الله ورسولُه أهلَه لا يجامع الفسق، وعليه فهذا الفاسق ليس بعالم على الحقيقة وإن كان يقيم الفنون إقامة السهم، قال السخاوي: يقال: ما يعرفه الفساق من العلم ليس بعلم حقيقةً لعدم عملهم

---

(1) مقدمة ابن الصلاح (ص 390 - 391)

(2) أدب الطلب (ص 116)

به، كما أشار إليه التفتازاني في تقرير قول التلخيص: وقد يُنَزَّل العالم منزلةَ الجاهل، وصرح به الشافعي في قوله:

ولا العلم إلا مع التقى   ولا العقل إلا مع الأدب[1]

فهو على التحقيق جاهل لا عالم، قال ابن دقيق العيد: " ولست أعني بالجهل ههنا عدم العلم بالحكم، بل إما هذا وإما أن يكون عبارةً عن فعل ما لا يسوغ وإن كان العلم بالحكم موجودا، لأنه قد يقال في هذا: إنه جهل، ويقال لفاعله: جاهل، والسبب فيه أن **الشيء يُنفى لانتفاء ثمرته والمقصودِ منه**، فيقال: فلان ليس بإنسان إذا لم يفعل الأفعال المناسبة للإنسانية[2]، ولما كان المقصود من العلم العملَ به جاز أن يقال لمن لا يعمل بعلمه: إنه **جاهل غير عالم** " [3].

وقال ابن تيمية: " لفظ الجهل يعبَّر به عن عدم العلم ويعبر به عن عدم العمل بموجب العلم " [4].

ومن هنا يقول الشاطبي: " العلم الذي هو **العلم المعتبر شرعا** أعني الذي مدح الله ورسولُه أهلَه على الإطلاق هو **العلم الباعث على العمل**

---

(1) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 18/2

(2) قال ابن خلدون في المقدمة (ص 468): إذا فسد الإنسان في قدرته على أخلاقه ودينه فقد فسدت إنسانيته وصار مسخا على الحقيقة.

(3) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (ص 122)

(4) مجموع الفتاوى 539/7

الذي لا يخلي صاحبه جاريا مع هواه كيفما كان، بل هو المقيد لصاحبه بمقتضاه الحامل له على قوانينه طوعا أو كرها " [1].

وقد قال الشيخ بكر أبو زيد في « حليته »: " ولا يغب عن بالك أن العالم لا يعد عالما إلا إذا كان عاملا " [2].

فاحفظ أخي هذه الجملة، واعرف العلم المعتبر شرعا حتى تميز بين العالم والمتعالم لا سيما في زمننا الذي اختلط فيه المرعيُّ بالهَمَل، والخاثر بالزُّباد، والله المعين.

ثم من نفيس ما رأيته لابن السبكي قولُه: " فإن المرء إذا ظن بشخص سوءا قَلَّما أمعن بعد ذلك في النظر إلى كلامه، بل يصير بأدنى لمحة أدلت يحمل أمره على السوء، ويكون مخطئا في ذلك إلا مَن وَفَّق الله تعالى ممن برئ عن الأغراض ولم يظنَّ إلا الخير وتوقف عند سماع كل كلمة، **وذلك مقام لم يصل إليه إلا الآحاد من الخلق** " [3].

وقد قال الغزالي: " ... وهذا وهم باطل، **وهو غالب على أكثر الخلق**، فإذا نسبتَ الكلام وأسندته إلى قائل حسُن فيه اعتقادهم، قَبِلوه وإن كان باطلا، وإن أسندته إلى من ساء فيه اعتقادهم ردوه وإن كان حقا، فأبدا يعرفون الحق بالرجال ولا يعرفون الرجال بالحق، وهو غاية الضلال " [4].

---

(1) الموافقات 89/1

(2) حلية طالب العلم (ص 144)

(3) طبقات الشافعية الكبرى 245/6 - 246

(4) المنقذ من الضلال (ص 155)

وقال الغزالي أيضا: " وأما اتباع العقل الصرف فلا يقوى عليه إلا أولياء الله تعالى الذين أراهم الله الحق حقا وقواهم على اتباعه، وإن أردت أن تجرب هذا في الاعتقادات فأورد على فهم العامي المعتزلي مسألة معقولة جلية فيسارع إلى قبولها، فلو قلت له: إنه مذهب الأشعري ﵁، لنفر وامتنع عن القبول وانقلب مكذبا بعين ما صدق به مهما كان سيء الظن بالأشعري، إذ كان قبح ذلك في نفسه منذ الصبا، وكذلك تُقرِّر أمرا معقولا عند العامي الأشعري ثم تقول له: إن هذا قول المعتزلي، فينفر عن قبوله بعد التصديق ويعود إلى التكذيب، ولست أقول: هذا طبع العوام، بل طبع أكثر من رأيته من **المتوسمين باسم العلم**، فإنهم لم يفارقوا العوام في أصل التقليد[1]، بل أضافوا إلى تقليد المذهب تقليدَ الدليل، فهم في نظرهم لا يطلبون الحق بل يطلبون طريق الحيلة في نصرة ما اعتقدوه حقا بالسماع والتقليد، فإن صادفوا في نظرهم ما يؤكد عقائدَهم قالوا: قد ظَفِرنا بالدليل، وإن ظهر لهم ما يُضعف مذهبَهم قالوا: قد عرضت لنا شبهة، فيضعون الاعتقاد المتلقَّف بالتقليد أصلا وينبِزون بالشبهة كلَّ ما يخالفه، وبالدليل كلَّ ما يوافقه[2]، وإنما الحق ضده، وهو أن لا يَعتقد شيئا أصلا وينظر إلى الدليل ويسمي مقتضاه حقا ونقيضه باطلا " [3].

---

(1) قال ابن خلدون: التقليد عريق في الآدميين وسليل. المقدمة (ص 6)

(2) ونحوه قول الرازي في تفسيره 144/7: واعلم أنك لا ترى طائفة في الدنيا إلا وتسمي الآيات المطابقة لمذهبهم محكمة، والآيات المطابقة لمذهب خصمهم متشابهة.

(3) الاقتصاد في الاعتقاد (ص 93)

ومما زاد في تباعد المختلفين كثرةُ التنابز ورميُ المخالف بقبيح الألقاب والأوصاف، مما لا تخطئه العين في كتبهم، ولا يسلم منه إلا المصنَّف بعد المصنف.

وقد ذكر العلامة ابن عاشور أن من أسباب تأخر علم الكلام التنابزَ وإلزام لوازم المذاهب، قال: " وذلك أوجب إبايةَ الرجوع إلى من يجترئ عليه، والخلافُ بين العقلاء نادر لو راموا التقارب " [1].

وقال أيضا – وهو يعدد أسباب تأخر العلوم –: " السبب الخامس عشر: سوء التفاهم الذي كان بينهم في خلافاتهم وسرعتهم إلى نبز المخالفين وإلى إشاعة التشنيع والسباب، حتى تصبح فيئة الغالط إلى الحق أشدَّ عليه من وقع الحسام، لأجل الحمية التي تشب فيه من اعتراض المعترضين، وبذلك تباعدت الآراء بدلا عن التفاهم، ونشأت الشيع، وحدث التصميم على الباطل.

الحق لا يُختلَف فيه إلا ابتداء، والعقلاء يشتركون في صفةٍ تسوقهم إلى جهة واحدة، ونحن نرى ما يحكيه المخالفون عن غيرهم في كتبهم لا يكاد يصدر عن صغار التلامذة، ولا يكاد يبقى عند بادئ التفاهم، فما بقاء الخلاف بعد هذا إلا دليل على سوء التفاهم، وحِدَّة التباحث، والهرع إلى السباب والتنابز " [2].

---

(1) أليس الصبح بقريب (ص 181)

(2) أليس الصبح بقريب (ص 159)

وقال الأستاذ صلاح الصاوي: " ليت شعري، كيف تنفتح مغاليق القلوب لتعريفٍ أو نُصحٍ يُقدَّم ضمن وابل من الازدراء والتحقير والطعن ؟! أما درى هؤلاء أن التعريف في ذاته يتضمن النسبة إلى الجهل والحمق، وأن الإنسان قلَّما أن يرضى بأن يُنسب إليه الجهلُ بأمور الشرع، وقد يجتهد في مجاهدة الحق بعد معرفته خشيةَ أن تنكشف عورة جهله، وأن الطباع أحرص على سترة عورة الجهل منها على سترة العورة الحقيقية، ولهذا قال سلفنا الصالح: ينبغي أن يكون أمرك بالمعروفِ بالمعروفِ، وألا يكون نهيك عن المنكر بالمنكر " [1].

فرحمة الله على علماء السلف الذين " ما كانوا يتنابزون بالألقاب، ولا يتمارون ويتجادلون لإثبات المذاهب والآراء، ولا يضللون المخالف لهم بلوازمَ يستنبطونها من المقال، ولا يشوهون رأيَه بالتعبير عنه بعبارات تُنافي الآداب، وقد أحسن العلماء الذين قالوا بعدم الاعتداد بنقل المخالف " [2].

فاحذر أخي – رحمك الله – أن تكون كمن قالت فيه العرب: أَخْبَطُ مِنْ حَاطِبِ لَيْلٍ[3]، قال ابن عبد البر: " العرب تضرب المثل بحاطب الليل للذي يجمع كلَّ ما يسمع من غث وسمين، وصحيح وسقيم، وباطل وحق، لأن المحتطب بالليل ربما ضم أفعى فنهشته وهو يحسبها من الحطب " [4].

---

(1) مدى شرعية الانتماء إلى الأحزاب والجماعات الإسلامية

(2) تفسير المنار 43/8

(3) مجمع الأمثال للميداني 261/1

(4) جامع بيان العلم 327/1، وعن الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي وذكر من يحمل العلم جزافا فقال: « هذا مثل حاطب ليل يقطع حزمة حطب فيحملها، ولعل فيها أفعى

قال ابن الجوزي: " ينبغي للمصنف أن ينتقي فيتوقى ولا يكون كحاطب ليل "[1].

ثم لا تُغفِل ما وقعت الإشارة إليه في كلام كل من الإمام أبي الحسن الإمام الأشعري والشيخ محمد رشيد رضا والشيخ ابن عاشور من نسبة الأقوال من جهة اللزوم، فإني بالتتبع وجدت كثيرا من المصَنِّفين ينقلون عن العالم قولا ليس هو من صريح كلامه وإنما هو لازمٌ لقوله في نظر مَن نقَل كلامَه، وقد يكون في نفس الأمر غيرَ لازم له، فإذا كان لازمُ المذهب ليس مذهبا للرجل على التحقيق، فكيف بغير اللازم ؟ بل قد تجد له كلاما يُصرِّح فيه بخلاف ما نسبوه إليه من جهة اللزوم، وفي نحوٍ من هذا قال الحافظ ابن حجر: " والعجب من متكلمٍ على كتاب يَغفُل عما وقع فيه في المواضع الواضحة ويعترضها بما يؤدي إلى نفي ورودها فيه "[2]، وقُلْ مثل ذلك في من له أكثر من مصنف، فيُنسب إليه قول باللزوم بناء على كلام له في بعض كتبه، وتجد في غيره صريح ما ينافيه، ومن هنا ينبغي للناقل أن يتحرى ما استطاع عند العزو ونسبة المقالات لأهلها، والله يعصمنا من الزلل.

❁❁❁

تلدغه وهو لا يدري »، قال الربيع: يعني الذين لا يسألون عن الحجة من أين. الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي 157/2

(1) صفة الصفوة 26/1

(2) فتح الباري 173/1

وهكذا نكون قد أتينا على جملة المقدمات التي نحسب أنها ضرورية لطالب العلم، وأن إغفالها هو أعظم سبب لشدة النزاع الحاصل بين المتخالفين في مسائل العلم، فأرجو أن أكون قد أسهمت بهذا في إرشاد الطالب إلى أقوم المسالك لبلوغ مطلوبه، وأرجو أيضا أن تكون المسيرة العلمية في تونس مسيرة مباركة موفقة، وأن تكون تونس منارة علم، كما كانت، ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله، والحمد لله رب العالمين.

وكتب

زهران كاده